# No. 24631

## MULTILATERAL

## Convention on the physical protection of nuclear material (with annexes). Adopted at Vienna on 26 October 1979 and opened for signature at Vienna and New York on 3 March 1980

*Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish.*
*Registered by the International Atomic Energy Agency on 23 February 1987.*

## MULTILATÉRAL

## Convention sur la protection physique des matières nucléaires (avec annexes). Adoptée à Vienne le 26 octobre 1979 et ouverte à la signature à Vienne et à New York le 3 mars 1980

*Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol.*
*Enregistrée par l'Agence internationale de l'énergie atomique le 23 février 1987.*

حواشي الجدول (تابع)

(ب) المواد غير المشعّة في مفاعل أو المواد المشعّة في مفاعل ولكن بمستوى اشعاع يساوى أو يقل عن ١٠٠ راد /ساعة في المتر الواحد غير المدرّع .

(ج) ينبغي حماية الكميات التي لا تدخل ضمن الفئة الثالثة واليورانيوم الطبيعي وفقا للممارسة الادارية الحصيفة .

(د) رغم أن مستوى الحماية هذا هو الموصى به ، فانه سيكون للدول الأعضاء ، بعد تقييم الظروف المحددة ، أن تختار تحديد فئة أخرى للحماية المادية .

(هـ) يمكن تخفيض فئة أنواع الوقود الأخرى المصنفة في الفئة الأولى والثانية قبل التشعّع بسبب ما تحتويه من مواد انشطارية أصلية ، بمستوى فئة واحدة بينما يزيد مستوى الاشعاع من الوقود على ١٠٠ راد /ساعة في المتر الواحد غير المدرّع .

[*For the signature pages, see p. 161 of this volume — Pour les pages de signature, voir p. 161 du présent volume.*]

## المرفق الثاني

### جدول : تصنيف المواد النووية

| المادة | الشكل | الفئة الأولى | الفئة الثانية | الفئة الثالثة (ج) |
|---|---|---|---|---|
| ١ – البلوتونيوم (أ) | غير مشعّع | ٢ كلغم أو أكثر | أقل من ٢ كلغم ولكن أكثر من ٥٠٠ غم | ٥٠٠ غم أو أقل ولكن أكثر من ١٥ غم |
| ٢ – يورانيوم ٢٣٥ | غير مشعّع (ب) | | | |
| | – يورانيوم مزوّد الى ٢٠٪ يو – ٢٣٥ أو أكثر | ٥ كلغم أو أكثر | أقل من ٥ كلغم ولكن أكثر من ١ كلغم | ١ كلغم أو أقل ولكن أكثر من ١٥ غم |
| | – يورانيوم مزوّد الى ١٠٪ يو – ٢٣٥ ولكن أقل من ٢٠٪ | | ١٠ كلغم أو أكثر | أقل من ١٠ كلغم ولكن أكثر من ١ كلغم |
| | – يورانيوم مزوّد فوق الطبيعي ولكن أقل من ١٠٪ يو – ٢٣٥ | | | ١٠ كلغم أو أكثر |
| ٣ – يورانيوم ٢٣٣ | غير مشعّع (ب) | ٢ كلغم أو أكثر | أقل من ٢ كلغم ولكن أكثر من ٥٠٠ غم | ٥٠٠ غم أو أقل ولكن أكثر من ١٥ غم |
| ٤ – وقود مشعّع | | | يورانيوم مستنفد أو طبيعي ، أو ثوريوم أو وقود على درجة متدنية من الاغناء (أقل من ١٠٪ من المحتويات المنشطرة) (د) (هـ) | |

(أ) جميع البلوتونيوم عدا ما كان التركيز النظيري فيه يزيد على ٨٠ في المائة من البلوتونيوم – ٢٣٨ .

(يتبع)

## المرفق الأول

### مستويات الحماية المادية الواجب تطبيقها في النقل الدولي للمواد النووية كما هي مصنفة في المرفق الثاني

١ - تتضمن مستويات الحماية المادية للمواد النووية أثناء التخزين المرافق للنقل النووي الدولي ما يلي :

( أ ) بالنسبة الى مواد الفئة الثالثة ، التخزين داخل منطقة يخضع الوصول اليها للرقابة ؛

(ب) بالنسبة الى مواد الفئة الثانية ، التخزين في منطقة مراقبة باستمرار من قبل حراس أو أجهزة الكترونية ، ومحاطة بحاجز مادي فيه عدد محدود من نقاط الدخول الواقعة تحت رقابة مناسبة أو أي منطقة تتمتع بمستوى معادل من الحماية المادية ؛

(ج) بالنسبة الى مواد الفئة الأولى ، التخزين داخل منطقة محمية على غرار ما هو محدد للفئة الثانية أعلاه ويكون الوصول اليها ، علاوة على ذلك ، مقصورا على أشخاص ثبتت جدارتهم بالثقة ويراقبهم حراس يكونون على اتصال وثيق بقوات الرد المناسبة . وينبغي أن تستهدف التدابير المحددة المتخذة في هذا الصدد كشف ومنع أي هجوم أو وصول غير مأذون به أو نقل غير مأذون به للمواد .

٢ - تتضمن مستويات الحماية المادية للمواد النووية أثناء النقل الدولي ما يلي :

( أ ) بالنسبة الى مواد الفئتين الثانية والثالثة ، يتم النقل بعد اتخاذ تدابير وقائية خاصة بما في ذلك وضع ترتيبات مسبقة بين المرسل والمتسلم والناقل ، والوصول الى اتفاق مسبق بين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين لولاية وأنظمة الدولة المصدرة والدولة المستوردة ، يحدد وقت ومكان واجراءات انتقال المسؤولية عن النقل ؛

(ب) بالنسبة الى مواد الفئة الأولى ، يتم النقل بعد اتخاذ التدابير الوقائية الخاصة المحددة أعلاه بالنسبة الى نقل مواد الفئتين الثانية والثالثة ، ويكون بالاضافة الى ذلك خاضعا لرقابة مستمرة من قبل حراس مرافقين ولأحوال يكفل فيها الاتصال الوثيق مع قوات الرد المناسبة ؛

(ج) بالنسبة الى اليورانيوم الطبيعي عدا ما كان منه على شكل خام أو فضلات الخام ، تتضمن حماية النقل لكميات تزيد على ٥٠٠ كيلوغرام يورانيوم اخطارا مسبقا عن الشحنة يحدد طريقة نقلها والوقت المتوقع لوصولها وتأكيد تسلمها .

المادة ٢٠

١ — دون المساس بالمادة ١٦ ، يجوز لأى دولة طرف أن تقترح تعديلات لهذه الاتفاقية . ويقدم التعديل المقترح الى الوديع الذى يقوم فورا بتعميمه على جميع الدول الأطراف . فاذا طلبت أغلبية من الدول الأطراف من الوديع أن يعقد مؤتمرا للنظر في التعديلات المقترحة ، قام الوديع بدعوة جميع الدول الأطراف الى حضور مؤتمر من ذلك القبيل يبدأ في موعد لا يقل عن ثلاثين يوما من تاريخ صدور الدعوات . وأى تعديل يعتمده المؤتمر بأغلبية ثلثي جميع الدول الأطراف ، يبادر الوديع الى تعميمه على جميع الدول الأطراف .

٢ — يبدأ نفاذ التعديل بالنسبة الى كل دولة طرف تودع وثيقة تصديقها على التعديل أو القبول به أو اقراره في اليوم الثلاثين من تاريخ ايداع ثلثي الدول الأطراف لوثائق تصديقها أو قبولها أو اقرارها لدى الوديع . وفيما بعد ، يدخل التعديل حيز النفاذ بالنسبة الى أية دولة طرف أخرى في اليوم الذى تودع فيه تلك الدولة الطرف وثائق تصديقها على التعديل أو قبولها به أو اقرارها له .

المادة ٢١

١ — يجوز لأى دولة طرف أن تنسحب من هذه الاتفاقية بتوجيه اخطار مكتوب بذلك الى الوديع .

٢ — يصبح الانسحاب ساريا بعد انقضاء مائة وثمانين يوما من تاريخ استلام الوديع للاخطار .

المادة ٢٢

يسارع الوديع باخطار جميع الدول بما يلي :

( أ ) كل توقيع على هذه الاتفاقية ؛

(ب) وكل ايداع لوثيقة تصديق أو قبول أو اقرار أو انضمام ؛

(ج ) وأى تحفظ أو سحب له وفقا للمادة ١٧ ؛

(د ) وأية رسالة تتقدم بها منظمة وفقا للفقرة ٤ (ج ) من المادة ١٨ ؛

(هـ) وبدء نفاذ هذه الاتفاقية ؛

( و ) وبدء نفاذ أى تعديل لهذه الاتفاقية ؛

( ز ) وأى انسحاب يعلن بموجب المادة ٢١ .

المادة ٢٣

يودع أصل هذه الاتفاقية الذى تتساوى نصوصه الاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية في الحجية لدى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يرسل نسخا مصدقة منه الى جميع الدول .

واثباتا لذلك ، فان الموقعين أدناه المخولين حسب الأصول ، قد وقّعوا على هذه الاتفاقية التي فتح باب التوقيع عليها في فيينا ونيويورك بتاريخ ٣ آذار/مارس ١٩٨٠ .

٣ — لكل دولة طرف ان تعلن وقت التوقيع او التصديق على هذه الاتفاقية او القبول بها أو اقرارها او الانضمام اليها انها لا تعتبر نفسها ملزمة بأى من اجرائي تسوية المنازعات المنصوص عليهما في الفقرة ٢ أو بكليهما ، ولا تكون الدول الاطراف الاخرى ملزمة باجراء تسوية المنازعات المنصوص عليه في الفقرة ٢ ازاء دولة طرف تكون قد ابدت تحفظا على ذلك الاجراء .

٤ — يجوز لأية دولة طرف أبدت تحفظا وفقا للفقرة ٣ ان تسحب ذلك التحفظ في اى وقت بتقديم اخطار الى الوديع بذلك .

## المادة ١٨

١ — يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية امام جميع الدول في مقر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا وفي مقر الامم المتحدة في نيويورك اعتبارا من ٣ آذار/مارس ١٩٨٠ وحتى تاريخ بدء نفاذها .

٢ — هذه الاتفاقية خاضعة للتصديق عليها او قبولها او اقرارها من جانب الدول الموقعة عليها .

٣ — تظل هذه الاتفاقية ، بعد بدء نفاذها مفتوحة لانضمام جميع الدول اليها .

٤ — ( أ ) يكون باب التوقيع على هذه الاتفاقية أو الانضمام اليها مفتوحا امام المنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية التي لها طابع التكامل او اى طابع آخر ، شريطة ان تكون اية منظمة من هذا القبيل مكونة من دول ذات سيادة وتتمتع باختصاص فيما يتعلق بالتفاوض بشأن اتفاقات دولية في الامور التي تشملها هذه الاتفاقية ، وبابرام تلك الاتفاقات وتطبيقها .

(ب) تمارس تلك المنظمات ، في الامور الداخلة ضمن اختصاصها ، وباسمها هي ، من الحقوق وتؤدى من الالتزامات ما تنسبه هذه الاتفاقية الى الدول الاطراف .

(ج) عندما تصبح منظمة من هذا القبيل طرفا في هذه الاتفاقية تحيل الى الوديع اعلانا يبين اسماء الدول الاعضاء فيها وأيا من مواد هذه الاتفاقية لا ينطبق عليها .

(د) لا يكون لتلك المنظمة اى صوت زيادة على اصوات الدول الاعضاء فيها .

٥ — تودع وثائق التصديق او القبول او الاقرار او الانضمام لدى الوديع .

## المادة ١٩

١ — يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم الثلاثين من تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو القبول أو الاقرار الحادية والعشرين لدى الوديع .

٢ — وبالنسبة الى أية دولة تصدق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو تقرها أو تنضم اليها بعد تاريخ ايداع وثيقة التصديق أو القبول أو الاقرار الحادية والعشرين ، يبدأ نفاذ الاتفاقية في اليوم الثلاثين من ايداع تلك الدولة لوثيقة تصديقها أو قبولها أو اقرارها أو انضمامها .

## المادة ١٤

١ — تعلم كل دولة طرف الوديع بقوانينها وأنظمتها التي تعمل هذه الاتفاقية . ويقوم الوديع دوريا باحالة تلك المعلومات الى جميع الدول الاطراف .

٢ — على الدولة الطرف التي يقاضى فيها شخص منسوب اليه ارتكاب جريمة ان تقوم اولا ، وحيثما امكن ذلك عمليا ، باحالة النتيجة النهائية للدعوى الى الدول المعنية مباشرة . وتقوم الدولة الطرف ايضا باحالة النتيجة النهائية الى الوديع الذى يبلغها الى جميع الدول .

٣ — حين تنطوى الجريمة على مواد نووية مستخدمة في الاغراض السلمية اثناء استخدامها أو تخزينها أو نقلها محليا ، ويظل كل من المنسوب اليه ارتكاب الجريمة والمواد النووية داخل اقليم الدولة الطرف التي ارتكبت فيها الجريمة ، لا يكون في هذه الاتفاقية ما يفسر على انه يقتضي من تلك الدولة الطرف ان تقدم معلومات تتعلق بالدعوى الجنائية الناشئة عن تلك الجريمة .

## المادة ١٥

المرفقان يشكلان جزءا أصيلا من هذه الاتفاقية .

## المادة ١٦

١ — يدعو الوديع الى عقد مؤتمر للدول الأطراف بعد خمس سنوات من بدء نفاذ هذه الاتفاقية لاستعراض تنفيذ الاتفاقية وملاءمتها من حيث الديباجة وكامل جزء المنطوق منها والمرفقان ، في ضوء الحالة التي تكون سائدة وقتئذ .

٢ — ويجوز لغالبية الدول الاعضاء ان تستصدر ، على فترات لا تقل مدتها عن خمس سنوات بعد ذلك ، دعوات لعقد مؤتمرات اخرى لنفس الغاية عن طريق تقديم اقتراح بذلك الى الوديع .

## المادة ١٧

١ — في حالة نشوء نزاع بين دولتين او اكثر من الدول الاطراف فيما يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية او تطبيقها ، تتشاور تلك الدول فيما بينها بغية التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض أو بأية وسيلة سلمية اخرى لتسوية المنازعات تكون مقبولة لدى الاطراف في النزاع .

٢ — يعرض أى نزاع من هذا القبيل تتعذر تسويته على النحو المبين في الفقرة ١ ، بناء على طلب اى طرف في ذلك النزاع ، على التحكيم او يحال الى محكمة العدل الدولية للبت فيه . واذا عرض نزاع على التحكيم ولم تتمكن الاطراف في النزاع ، في غضون ستة أشهر من تاريخ طلب التحكيم ، من الاتفاق على تنظيم التحكيم ، جاز لأى طرف ان يطلب الى رئيس محكمة العدل الدولية أو الامين العام للأمم المتحدة ان يعين واحدا أو أكثر من المحكمين . وفي حالة تضارب طلبات الاطراف في النزاع ، تعطى الاولوية للطلب المقدم الى الامين العام للأمم المتحدة .

## المادة ١٠

على كل دولة طرف يكون المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا في اقليمها ، اذا لم تعمد الى تسليمه ، ان تقوم ، دون اى استثناء كان ودون اى تأخير لا مبرر له ، بتقديم قضيته الى سلطاتها المختصة بغرض مقاضاته عن طريق دعوى ترفع وفقا لقوانين تلك الدولة .

## المادة ١١

١ — تعتبر الجرائم الواردة في المادة ٧ في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في اية معاهدة لتسليم المجرمين قائمة بين الدول الاطراف . وتتعهد الدول الاطراف ان تدرج تلك الجرائم بوصفها جرائم يخضع مرتكبوها للتسليم في اية معاهدة لتسليم المجرمين تبرم بينها في المستقبل .

٢ — اذا تلقت دولة طرف تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة طلبا للتسليم من دولة طرف اخرى ، ولم تكن بينهما معاهدة لتسليم المجرمين ، جاز لها ، حسب اختيارها ، ان تعتبر هذه الاتفاقية اساسا قانونيا للتسليم فيما يتعلق بتلك الجرائم . ويكون التسليم خاضعا للشروط الاخرى التي ينص عليها قانون الدولة المطالبة بالتسليم .

٣ — على الدول الاطراف التي لا تجعل التسليم مشروطا بوجود معاهدة ان تعترف بهذه الجرائم بوصفها جرائم تعرض مرتكبيها للتسليم فيما بينها رهنا بمراعاة الشروط التي ينص عليها قانون الدولة المطالبة بالتسليم .

٤ — تعامل كل جريمة من هذه الجرائم ، لغرض التسليم بين الدول الاطراف ، كما لو كانت قد ارتكبت ، لا في مكان وقوعها فحسب بل وفي اقاليم الدول الاطراف المطلوب منها ان تثبت ولايتها القضائية وفقا للفقرة ١ من المادة ٨ .

## المادة ١٢

تكفل لأى شخص ترفع في حقه دعوى بصدد اى من الجرائم المبينة في المادة ٧ المعاملة المنصفة في جميع مراحل الدعوى .

## المادة ١٣

١ — تقدم الدول الاطراف احداها للأخرى اكبر قدر من المساعدة بصدد الدعاوى الجنائية المرفوعة فيما يتعلق بالجرائم المبينة في المادة ٧ ، بما في ذلك توفير ما يكون تحت تصرفها من الادلة اللازمة للدعاوى . وينطبق قانون الدولة المطالبة في جميع الحالات .

٢ — لا تمس احكام الفقرة ١ الالتزامات المنصوص عليها بموجب اية معاهدة اخرى ، ثنائية كانت أو متعددة الاطراف ، تحكم أو ستحكم ، كليا او جزئيا ، المساعدة المتبادلة في الامور الجنائية .

(هـ) وأى تهديد :

'١' باستعمال مواد نووية للتسبب في وفاة أى شخص أو اصابته اصابة بليغة او بالحاق اضرار جسيمة بالممتلكات ؛

'٢' أو بارتكاب جريمة مبينة في الفقرة الفرعية (ب) ، من اجل حمل شخص طبيعي او اعتبارى او منظمة دولية او دولة على القيام بأى عمل أو الامتناع عن القيام به ؛

(و) ومحاولة ارتكاب اية جريمة واردة في الفقرات الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) ؛

(ز) وأى فعل يشكل اشتراكا في اية جريمة مبينة في الفقرات الفرعية من (أ) الى (و) .

٢ — تجعل كل دولة طرف الجرائم المشروحة في هذه المادة جرائم تستحق العقاب بعقوبات مناسبة تراعى فيها الطبيعة الخطيرة لتلك الجرائم .

## المادة ٨

١ — تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من تدابير لتثبت ولايتها القضائية على الجرائم المبينة في المادة ٧ في الحالات التالية :

(أ) عندما ترتكب الجريمة في اقليم تلك الدولة أو على متن سفينة او طائرة مسجلة في تلك الدولة ؛

(ب) عندما يكون المنسوب اليه الجريمة من رعايا تلك الدولة .

٢ — وبالمثل تتخذ كل دولة طرف ما يلزم من التدابير لتثبت ولايتها القضائية على هذه الجرائم في الحالات التي يكون فيها المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا في اقليمها ولا تسلمه ، عملا بالمادة ١١ ، الى اى من الدول المذكورة في الفقرة ١ .

٣ — لا تستبعد هذه الاتفاقية اية ولاية جنائية تمارس وفقا للقانون الوطني .

٤ — وبالاضافة الى الدول المذكورة في الفقرتين ١ و ٢ ، يجوز لكل دولة طرف ، تمشيا مع القانون الدولي ، ان تثبت ولايتها القضائية على الجرائم المبينة في المادة ٧ عندما تكون مشتركة في نقل نووى دولي بوصفها دولة مصدّرة او مستوردة .

## المادة ٩

تتخذ الدولة الطرف التي يكون المنسوب اليه ارتكاب الجريمة موجودا في اقليمها ، عندما تقتنع بأن الظروف تقتضي ذلك ، الاجراءات المناسبة بموجب قانونها الوطني ، بما في ذلك الاحتجاز ، لكي تضمن وجوده لغرض المقاضاة أو التسليم ، ويتم اخطار الدول المطلوب منها ان تثبت ولايتها عملا بالمادة ٨ ، وعند الاقتضاء ، جميع الدول المعنية الاخرى ، دون تأخير ، بالتدابير المتخذة عملا بهذه المادة .

(١) ان تنسق جهودها عن طريق القنوات الدبلوماسية أو غيرها من الطرق المتفق عليها ؛

(٢) أن تقدم المساعدة ، عندما يطلب اليها ذلك ؛

(٣) أن تضمن اعادة المواد النووية المسروقة أو المفقودة نتيجة الأحداث المذكورة أعلاه .

وتقرر الدول الاطراف المعنية وسيلة تنفيذ هذا التعاون .

٣ — على الدول الأطراف ان تتعاون وتتشاور فيما بينها حسب الاقتضاء ، مباشرة أو بواسطة المنظمات الدولية ، بغية الحصول على توجيه بشأن تصميم وصيانة وتحسين نظم الحماية المادية للمواد النووية في وسائط النقل الدولي .

## المادة ٦

١ — تتخذ الدول الاطراف ما يقتضيه الحال من التدابير المتسقة مع قوانينها الوطنية لحماية سرية أية معلومات تتلقاها بوصفها موضع ثقة بفضل أحكام هذه الاتفاقية من دولة طرف أخرى أو من خلال اشتراكها في أي نشاط مضطلع به تنفيذا لهذه الاتفاقية . واذا أسرّت دول اطراف بمعلومات الى منظمات دولية ، تعين اتخاذ خطوات لحماية سرية تلك المعلومات .

٢ — لا تقتضي هذه الاتفاقية من الدول الاطراف تزويد أية معلومات لا تسمح لها قوانينها الوطنية الافضاء بها أو أية معلومات من شأنها أن تعرّض للخطر أمن الدولة المعنية أو الحماية المادية للمواد النووية .

## المادة ٧

١ — على كل دولة طرف أن تجعل الارتكاب المتعمد لما يلي جريمة تستحق العقاب بموجب قانونها الوطني :

(أ) أي فعل يتم دون اذن مشروع يشكل استلاما أو حيازة أو استعمالا أو نقلا أو تغييرا للمواد النووية أو تصرفا بها أو تبديدا لها ، ويسبب ، أو يحتمل أن يسبب ، وفاة اي شخص أو اصابته اصابة بليغة أو الحاق اضرار جسيمة بالممتلكات ؛

(ب) وسرقة أو سلب المواد النووية ؛

(ج) واختلاس المواد النووية أو الحصول عليها بطريق الاحتيال ؛

(د) وأي فعل يشكل مطالبة بمواد نووية عن طريق التهديد باستعمال القوة أو استعمالها او بأي شكل آخر من اشكال التخويف ؛

٢ — على كل دولة طرف أن لا تستورد او تأذن باستيراد مواد نووية من دولة ليست طرفا في هذه الاتفاقية ما لم تكن الدولة الطرف قد تلقت تأكيدات بأن الحماية ستوفر لتلك المواد ، أثناء النقل النووي الدولي ، على المستويات المشروحة في المرفق الاول .

٣ — لا تسمح أية دولة طرف بالمرور العابر في اقليمها لمواد نووية منقولة بين دولتين ليستا طرفين في هذه الاتفاقية ، سواء بطريق البر او في الممرات المائية الداخلية أو عبر مطاراتهـــا أو موانيها ، ما لم تكن قد تلقت ، بالقدر الممكن عمليا ، تأكيدات بأن الحماية ستوفر لهـــذه المواد النووية اثناء النقل النووي الدولي على المستويات المشروحة في المرفق الاول .

٤ — تطبق كل دولة طرف ، في اطار قانونها الوطني ، مستويات الحماية المادية المشروحة في المرفق الاول على المواد النووية التي يجرى نقلها من جزء من تلك الدولة الى جزء آخر من نفس الدولة عبر المياه الدولية او المجال الجوي الدولي .

٥ — تقوم الدولة المسؤولة عن تلقي التأكيدات بأن الحماية ستوفر للمواد النووية على المستويات المشروحة في المرفق الاول ، وفقا للفقرات ١ الى ٣ ، بتحديد الدول التي يتوقع ان تمر المواد النووية مرورا عابرا في اقاليمها ، برا او بواسطة الممرات المائية الداخلية ، او التي يتوقـــع ان تدخل مطاراتها وموانيها ، وتعلم تلك الدول مسبقا بذلك .

٦ — يجوز ، بالاتفاق المتبادل ، أن تنقل مسؤولية الحصول على التأكيدات المشار اليها في الفقرة ١ الى الدولة الطرف المضطلعة بالنقل بوصفها الدولة المستوردة .

٧ — ليس في هذه المادة ما يفسر بأنه يمس ، بأى نحو كان ، السيادة والولاية الاقليميتين لأية دولة ، بما في ذلك سيادتها وولايتها على مجالها الجوي وبحرها الاقليمي .

## المـادة ٥

١ — تعمد الدول الاطراف الى تحديد سلطاتها المركزية ، وجهات الاتصال فيهـــا ، المسؤولية عن الحماية المادية للمواد النووية وتنسيق عمليات الاستعادة والرد في حالة حـــدوث أى نقل أو استخدام أو تغيير غير مرخص به للمواد النووية أو في حالة وجود تهديد يمكن تصديقه بحدوث ذلك ، وتتولى كل منها اعلام الاخرى ، مباشرة أو بواسطة الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية ، بتلك السلطات وجهات الاتصال .

٢ — في حالة وقوع سرقة أو سلب أو أى شكل آخر من أشكال الأخذ غير المشروع للمواد النووية أو وجود تهديد يمكن تصديقه بحدوث ذلك ، تعمد الدول الأعضاء ، وفقا لقوانينها الوطنية ، والى أقصى حد ممكن عمليا ، الى تقديم تعاونها ومساعدتها في استعادة وحماية تلك المـــواد الى أية دولة تطلب ذلك . وعلى وجه الخصوص :

(أ) تتخذ الدولة الطرف الخطوات المناسبة لكي تعلم ، في أقرب وقت ممكن ، الدول الاخرى التي يبدو أن الامر يعنيها ، بأية سرقة أو سلب أو أى شكل آخر مـــن أشكال الاخذ غير المشروع للمواد النووية أو بأى تهديد يمكن تصديقه بحـــدوث ذلك ، وعند الاقتضاء ، لكي تعلم المنظمات الدولية بالأمر ؛

(ب) تتبادل الدول الاطراف المعنية حسب الاقتضاء المعلومات فيما بينها أو مـــع المنظمات الدولية ، بغية حماية المواد النووية المهددة ، أو التحقق من سلامة حاوية النقل ، أو استعادة المواد النووية المأخوذة على نحو غير مشروع ، وعليها :

(ب) يقصد بعبارة " اليورانيوم المزوّد النظير المشع ٢٣٥ او النظير المشع ٢٣٣ " اليورانيوم الذى يحتوى على اى من النظيرين ٢٣٥ او ٢٣٣ او كليهما بكمية تكون فيها نسبة الوفرة لمجموع هذين النظيرين المشعين الى النظير المشع ٢٣٨ اكبر من نسبة النظير المشع ٢٣٥ الى النظير المشع ٢٣٨ الموجودة في الطبيعة ؛

(ج) يقصد بعبارة " النقل النووى الدولي " نقل شحنة من المواد النووية بأية واسطة من وسائط النقل بقصد تجاوز اقليم دولة منشأ الشحنة ، بدءا بخروجها من مرفق للشاحن في تلك الدولة وانتهاء بوصولها الى مرفق للمستلم داخل دولة مكان الوصول النهائي .

## المادة ٢

١ — تنطبق هذه الاتفاقية على المواد النووية المستخدمة في الاغراض السلمية اثناء النقل النووى الدولي .

٢ — تنطبق هذه الاتفاقية ايضا ، باستثناء المادتين ٣ و ٤ والفقرة ٣ من المادة ٥ منها ، على المواد النووية المستخدمة في الاغراض السلمية اثناء استخدامها وتخزينها ونقلها محليا .

٣ — فيما عدا الالتزامات التي تتعهد بها الدول الاطراف صراحة في المواد المشمولة بالفقرة ٢ فيما يتعلق بالمواد النووية المستخدمة في الاغراض السلمية اثناء استخدامها وتخزينها ونقلها محليا ، ليس في هذه الاتفاقية ما يفسر بأنه يمس الحقوق السيادية لأية دولة فيما يتعلق باستخدام وتخزين ونقل هذه المواد النووية محليا .

## المادة ٣

تتخذ كل دولة طرف الخطوات المناسبة ، في اطار قانونها الوطني وبما يتمشى مع القانون الدولي ، لكي تكفل بالقدر الممكن عمليا ، اثناء النقل النووى الدولي ، توفير الحماية على المستويات المشروحة في المرفق الاول للمواد النووية الموجودة داخل اقليمها ، أو على متن سفينة او طائرة خاضعة لولايتها مادامت تلك السفينة او الطائرة تضطلع بعملية النقل من تلك الدولة او اليها .

## المادة ٤

١ — على كل دولة طرف أن لا تصدّر أو تأذن بتصدير مواد نووية ما لم تكن قد تلقت تأكيدات بأن الحماية ستوفر لتلك المواد ، اثناء النقل النووى الدولي ، على المستويات المشروحة في المرفق الاول .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

## المرفق الاول

## اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

---

ان الدول الاطراف في هذه الاتفاقية ،

اذ تسلّم بحق جميع الدول في تطوير الطاقة النووية واستخدامها في الاغراض السلمية وبما لها من مصالح مشروعة في الفوائد المحتملة التي ينتظر جنيها من الاستخدام السلمي للطاقة النووية ،

واقتناعا منها بالحاجة الى تيسير التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ،

ورغبة منها في تفادي ما يشكّله اخذ واستعمال المواد النووية ، بصورة غير مشروعة ، من اخطار محتملة ،

واقتناعا منها بأن الجرائم ذات الصلة بالمواد النووية هي مبعث قلق بالغ وبأن ثمة حاجة ماسة الى اتخاذ تدابير مناسبة وفعالة تضمن منع حدوث هذه الجرائم وكشفها والمعاقبة عليها ،

واذ تعي الحاجة الى قيام تعاون دولي من اجل وضع تدابير فعالة ، تتمشى مع القانون الوطني لكل دولة طرف في هذه الاتفاقية ، للحماية المادية للمواد النووية ،

واقتناعا منها بأن هذه الاتفاقية ينبغي ان تيسر النقل المأمون للمواد النووية ،

واذ تشدد ايضا على اهمية الحماية المادية للمواد النووية اثناء استخدامها وتخزينها ونقلها محليا ،

واذ تسلّم بأهمية توفير الحماية المادية الفعالة للمواد النووية المستخدمة في الاغراض العسكرية ، واذ تفهم انه يجرى ، وسيظل يجرى ، منح تلك المواد حماية مادية متشددة ،

قد اتفقت على ما يلي :

### المادة ١

لأغراض هذه الاتفاقية :

( أ ) يقصد بعبارة " المواد النووية " البلوتونيوم باستثناء ما كان التركيز النظائري فيه يتجاوز ٨٠ في المائة من البلوتونيوم — ٢٣٨ ؛ واليورانيوم ٢٣٣ ؛ واليورانيوم المزوّد النظير المشع ٢٣٥ او النظير المشع ٢٣٣ ؛ واليورانيوم المحتوى على خليط النظائر الموجود في الطبيعة عدا ما كان منه على شكل خام أو فضلات خام ؛ وأية مادة تحتوى على واحد او اكثر مما تقدم ؛

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

附件一

关于核材料的实质保护公约

本公约各缔约国，

确认一切国家有权为和平目的发展和利用核能，并合法享有和平利用核能所可能产生的潜有利益，

深信有必要促进和平利用核能方面的国际合作，

希望防止非法取得和使用核材料所可能引起的危险，

深信与核材料有关的犯罪行为引起严重关注，因此亟需采取适当有效的措施，务求防止、侦察和惩处这些犯罪行为，

认识到需要进行国际合作，按照每一缔约国的国家法律和本公约的规定，制定实质保护核材料的有效措施，

深信本公约有助于安全转移核材料，

并强调实质保护国内使用、储存和运输的核材料的重要性，

认识到有效实质保护用于军事目的的核材料的重要性，并理解到这种材料现已并将继续受到严格的实质保护，

同意如下：

第一条

为本公约的目的：

(a) “核材料”是指钚，但同位素钚－238含量超过百分之八十者除外；铀－233；同位素235或233浓缩的铀；含有天然存在但非矿砂或矿渣形式的同位素混合物的铀；任何含有上述一种或多种成分的材料；

(b) “同位素235或233浓缩的铀”是指含有铀同位素235或233或两者之量高到其总含量对同位素238的相对丰度超过天然存在的同位素235对同位素238的相对丰度；

(c) "国际核运输"是指使用任何运输工具打算将一批核材料运至发货启运国国境以外的载运过程，从离开该国境内托运人设施开始，一直到抵达最后目的的国境内收受人设施为止。

第二条

1. 本公约应适用于国际核运输中的用于和平目的的核材料。

2. 除第三条和第四条以及第五条第3款外，本公约亦应适用于国内使用、储存和运输中的用于和平目的的核材料。

3. 除缔约国在第2款所包括各条中就国内使用、储存和运输中的用于和平目的的核材料所明白作出的承诺外，本公约的任何规定不应解释为影响国家对国内使用、储存和运输这种核材料的主权权利。

第三条

每一缔约国应在其国内法范围内采取符合国际法的适当步骤，以便尽可能切实保证其国境内的核材料，或装载在往来该国从事运输活动并属其管辖的船舶或飞机上的核材料，在进行国际核运输时，均按照附件一所列级别予以保护。

第四条

1. 任何缔约国不应输出或批准输出核材料，除非该缔约国已经取得保证：这种核材料将于国际核运输中获有附件一所列级别的保护。

2. 任何缔约国不应从非本公约缔约国输入或批准输入核材料，除非该缔约国已经取得保证：这种核材料将于国际核运输中获有附件一所列级别的保护。

3. 任何缔约国不应允许来自非本公约缔约国的核材料经由其陆地或内河航道，或经由其机场或海港，运至另一非本公约缔约国，除非该缔约国已经取得尽可能切实的保证：这种核材料将于国际核运输中获有附件一所列级别的保护。

4. 每一缔约国应在其国内法范围内，对自该国某一地区经由国际水道或空域运至本国另一地区的核材料，给予附件一所列级别的实质保护。

5. 负责按照第1至第3款规定取得核材料将获有附件一所列级别保护的保证的缔约国，应指明并予先通知核材料予期运经其陆地或内河航道或进入其机场或海港的各个国家。

6. 第1款所述取得保证的责任，可经双方同意转由该项运输中的输入缔约国承担。

7. 本条的任何规定绝不应解释为影响国家的领土主权和管辖权，包括对其领空和领海的主权和管辖权。

第五条

1. 各缔约国应直接或经由国际原子能机构相互指明并公布各自负责实质保护核材料并在核材料未经许可而被移动、使用或变更或确实受到此种威胁时负责协调追回和对策行动的中央负责机构和联系单位。

2 各缔约国在核材料被偷窃、抢劫或任何非法盗取或确实受到此种威胁时，应依照本国法律尽可能向任何提出请求的国家提供合作和协助，以追回和保护这种材料。 特别是：

(a) 缔约国应在核材料被偷窃、抢劫或其他非法盗取或确实受到此种威胁时采适当步骤尽速通知它认为有关的其他国家，并在适当时通知国际组织；

(b) 有关各缔约国应于适当时相互或同国际组织交换情报，以便保护受到威胁的核材料、核查装运容器是否完善或追回被非法盗取的核材料，并应：

(一) 经由外交和其他商定途径协调彼此的努力；

(二) 于接到请求时给予协助；

(三) 保证归还因上述事件而被偷走或遗失的核材料。

执行这种合作的方法应由各有关缔约国决定。

3. 各缔约国应于适当时彼此直接或经由国际组织进行合作和协商，以便就核材料国际运输实质保护制度的设计、维持和改进达成指导方针。

第六条

1. 各缔约国应采取符合其国家法律的适当措施，以保护由于本公约的规定而从其他缔约国得到的或经由参与执行本公约的活动而得到的任何机密情报的机密性。缔约国如向国际组织提供机密情报，则应采取步骤，以确保此种情报的机密性获得保护。

2. 本公约不要求缔约国提供任何按照国家法律不准揭露或任何危及有关国家的安全或核材料的实质保护的情报。

## 第七条

1．每一缔约国应于其国家法律内规定，蓄意犯以下行为，为应予惩处的罪行：

(a) 未经合法授权，收受、拥有、使用、转移、变更、处理或散布核材料，引起或可能引起任何人死亡或重伤或重大财产损害；

(b) 偷窃或抢劫核材料；

(c) 盗取或以欺骗手段取得核材料；

(d) 以武力威胁或使用武力或任何其他恐吓手段勒索核材料；

(e) 威胁：

(一) 使用核材料引起任何人死亡或重伤或重大财产损害，或

(二) 犯(b)项所称罪行以迫使一个自然人或法人、国际组织或国家作或不作某种行为；

(f) 图谋犯(a)、(b)或(c)项所称任何罪行；和

(g) 参与(a)至(f)项所称任何罪行。

2．每一缔约国对本条所称罪行应按其严重性规定适当惩罚。

## 第八条

1．每一缔约国应采取必要的措施，以便在下列情况下对第七条所称罪行确立其管辖权：

(a) 罪行发生于该国领土内或该国注册的船舶或飞机上；

(b) 被控犯人是该国国民。

2．每一缔约国应同样采取必要措施，以便在被控犯人在该国领土内而该国未按第十一条规定将其引渡给第1款所述任何国家时，对这些罪行确立其管辖权。

3．本公约不排除按照国内法行使的任何刑事管辖权。

4．除第1和第2款所述缔约国之外，任何缔约国亦可按照国际法，在该国于国际核运输中为输出国或输入国时，对第七条所称罪行确立其管辖权。

## 第九条

任何缔约国，如被控人在其领土内，当判明情况有此需要时，应按照本国法律采取适当措施，包括拘留以确保该犯在进行起诉或引渡时随传随到。按照本条采取的措施，应立即通知需要按照第八条确立管辖权的国家，适当时并应通知所有其他有关国家。

第十条

任何缔约国，如被控犯人在其领土内，而该国不将该犯引渡，则应毫无例外并毫无不当延迟地将案件送交该国主管当局，以便按照该国法律规定的诉讼程序，提起公诉。

第十一条

1．第七条所称各项罪行应被视为属于缔约国之间任何现有引渡条约中可引渡的罪行。 各缔约国保证将各罪行列于彼此之间今后缔结的每一引渡条约内，作为可引渡罪行。

2．以条约的存在为引渡条件的缔约国，如收到未与其订有引渡条约的另一缔约国提出的引渡要求，可以选择将本公约作为引渡各该罪行犯人的法律依据。 引渡应符合被请求国法律所规定的其他条件。

3．不以条约的存在为引渡条件的缔约国应承认各该罪行是彼此之间可以引渡的罪行，但应符合被请求国法律所规定的各项条件。

4．为了缔约国之间进行引渡的目的，每项罪行应被视为不仅发生于犯罪地点，而且也发生于需要按照第八条第1款确立其管辖权的缔约国领土内。

第十二条

任何人因第七条所称任何罪行而被起诉时，应保证他在诉讼的所有阶段受到公平待遇。

第十三条

1．各缔约国对就第七条所称罪行提起的刑事诉讼应彼此提供最大程度的协助，包括提供其所掌握的并为诉讼所必需的证据。 被请求国的法律应适用于一切场合。

2．第1款的规定不应影响任何其他处理或今后处理全部或部分刑事互助事宜的双边或多边条约下的义务。

第十四条

1．每一缔约国应将其执行本公约的法律和规章通知保管人。 保管人应定期将此种情报传送所有缔约国。

2．对被控犯人提起公诉的缔约国，应尽可能首先将诉讼的最后结果通知直接有关的各国。 该缔约国还应将最后结果通知保管人，由他转知所有国家。

3．罪行与国内使用、储存或运输的用于和平目的的核材料有关，而被控犯人和核材料均仍在罪行于其境内发生的缔约国领土内时，本公约的任何规定不应被解释为要求该缔约国提供与因该罪行提起的刑事诉讼有关的情报。

第十五条

各附件构成本公约的组成部分。

第十六条

1．本公约生效五年后保管人应召开缔约国会议以审查公约的执行情况并根据当时的普遍局势审查公约的序言、整个执行部分和附件是否仍然适当。

2．自此以后，每隔至少五年，如大多数缔约国向保管人提出召开另一次同样目标会议的提案，得召开此种会议。

第十七条

1．两个或两个以上缔约国之间发生有关本公约的解释或适用的争端时，此等缔约国应进行协商以期用谈判方法或争端各方都可接受的任何其他和平解决争端方法来解决争端。

2．任何这种性质的争端，如无法以第1款所规定方式解决，经争端任何一方的请求，应提交仲裁或提交国际法院裁决。 争端提交仲裁时，如果在提出请求仲裁之日起六个月内，争端各方不能就仲裁的组织达成协议，则任何一方可以请求国际法院院长或联合国秘书长任命一名或一名以上仲裁员。 如果争端各方提出的请求相互冲突，向联合国秘书长提出的请求应为优先。

3．每一缔约国在签署、批准、接受或赞同本公约或加入本公约时，得宣布该国不认为受第2款所规定的一项或两项解决争端程序的约束。 其他缔约国对就第2款所规定的解决争端程序作出保留的缔约国，应不受此种程序的约束。

4．任何按照第3款作出保留的缔约国可随时通知保管人撤回该项保留。

第十八条

1．本公约应于一九八〇年三月三日起在维也纳国际原子能机构总部和纽约联合国总部开放给所有国家签字，直至公约生效之日为止。

2．本公约须经签字国批准、接受或赞同。

3．本公约生效后，将开放给所有国家加入。

4. (a) 本公约应开放给综合性或其他性质的国际组织和区域组织签字或加入，但以此种组织由主权国家组成并在本公约所处理事项上有权谈判、缔结和适用国际协定为限。

(b) 此种组织对其权限范围内的事项，应自行行使本公约赋予缔约国的权利和履行本公约对缔约国规定的责任。

(c) 此种组织在成为本公约缔约国时，应将一份载明该组织成员国家以及本公约对该组织不适用的条款的声明，送交给保管人。

(d) 此种组织除了其成员国的表决权之外，不应拥有任何表决权。

5. 批准书、接受书、赞同书或加入书应交存于保管人。

第十九条

1. 本公约应自第二十一份批准书、接受书或赞同书交存保管人之日后的第三十日起生效。

2. 对于在第二十一份批准书、接受书或赞同书交存之日后批准、接受、赞同或加入公约的国家，本公约应自该国交存其批准书、接受书、赞同书或加入书后的第三十日起生效。

第二十条

1. 在不妨碍第十六条的情况下，任何缔约国得对本公约提出修正案。提议的修正案应提交给保管人，由他立即散发给所有缔约国。如果大多数缔约国请求保管人召开会议以审议提议的修正案，保管人应邀请所有缔约国出席这种会议，该会议最早在发出邀请三十日后举行。在会议中以全体缔约国的三分之二多数通过的任何修正案，应由保管人迅速发给所有缔约国。

2. 修正案对于交存批准、接受或赞同修正案书的每一缔约国，应自三分之二缔约国将其批准书、接受书或赞同书交存保管人之日后的第三十日起生效。其后，修正案对于任何其他缔约国，应自该缔约国交存其批准、接受或赞同修正案书之日起生效。

第二十一条

1. 任何缔约国得用书面通知保管人退出本公约。

2. 退出应于保管人收到通知之日后一百八十日生效。

第二十二条

保管人应将下列事项迅速通知所有国家：

(a) 本公约每一次的签署；

(b) 每份批准书、接受书、赞同书或加入书的交存；

(c) 按照第十七条作出的任何保留或撤回；

(d) 一个组织按照第十八条第4款(c)项作出的任何通知；

(e) 本公约的生效日期；

(f) 本公约任何修正案的生效日期；

(g) 根据第二十一条作出的任何退出。

第二十三条

本公约的阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文六种文本具有同等效力，原本应交国际原子能机构总干事保管，由其将本公约经证明无误的副本分送所有国家。

下列签署人，经本国政府正式授权，在本公约上签字，以资证明。 本公约于一九八〇年三月三日在维也纳和纽约开放签字。

## 附件一

## 附件二所列各类核材料国际运输所适用的实质保护级别

1．核材料在国际核运输期间偶然需要储存时的实质保护级别：

(a) 第三类材料：储存于出入口受监督的地区；

(b) 第二类材料：储存地区昼夜有警卫和电子设备看守，周围设立实质的障碍物，出入口数目有一定限制，并受到适当监督；或储存于任何具有相等实质保护级别的地区；

(c) 第一类材料：除了储存于上述第二类材料所规定的设有保护地区外，出入口只准确定可信的人士出入，负责看守的警卫也要同适当的后援部队联系密切。同时又应采取具体措施，侦察和防止任何袭击、擅自出入或擅自搬走材料的行为。

2．核材料在国际运输期间的实质保护级别：

(a) 第二、三两类材料：运输时要特别小心，发送人、收受人和承运人之间要作出事前安排，而且凡是受输出国和输入国法律规章管辖的自然人或法人也要事前达成协议，具体规定转移运输责任的时间、地点和程序；

(b) 第一类材料：运输时除了要象运输第二、三两类材料那样特别小心外，还要派有护送人昼夜看守，并保证同适当的后援部队保持密切联系；

(c) 非矿砂或矿渣形式的天然铀：运输500公斤以上铀的保护措施应包括：预先发出装运通知，内中说明运输方式、预期抵达时间、收货证明书。

附件二

核材料分类表

| 材料 | 形 态 | 类别 | | |
|---|---|---|---|---|
| | | 一 | 二 | 三c |
| 1．钚a | 未经照射的b | 2公斤以上 | 2公斤以下，500克以上 | 500克以下，15克以上 |
| 2．铀235 | 未经照射的b | | | |
| | —U 235含量超过20%的浓缩铀 | 5公斤以上 | 5公斤以下，1公斤以上 | 1公斤以下，15克以上 |
| | —U 235含量超过10%但不到20%的浓缩铀 | | 10公斤以上 | 10公斤以下，1公斤以上 |
| | —U 235含量超过天然铀但不到10%的浓缩铀 | | | 10公斤以上 |
| 3．铀233 | 未经照射的b | 2公斤以上 | 2公斤以下，500克以上 | 500克以下，15克以上 |
| 4．经照射的燃料 | | 贫化的或天然的铀、钍或低浓缩燃料（裂变物质含量不足10%）de | | |

附件二（续）

（附注）

a 所有的钚，但同位素钚238含量超过80%者除外。

b 未在反应堆内经照射的材料；或在反应堆内经照射的材料，但辐射强度相当于或低于在一公尺无屏蔽处100拉德／小时。

c 数量低于第三类的材料和天然铀，应按照谨慎管理办法加以保护。

d 虽然建议采用此一级别的保护措施，但各国可根据其对具体情况的评价，指定另一级别的实质保护措施。

e 在未经照射前由于原有裂变材料含量而划归第一和第二类的其他燃料，如如其辐射强度超过在一公尺无屏蔽100拉德／小时，即可降低一级。

[*For the signature pages, see p. 161 of this volume — Pour les pages de signature, voir p. 161 du présent volume.*]

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

# КОНВЕНЦИЯ О ФИЗИЧЕСКОЙ ЗАЩИТЕ ЯДЕРНОГО МАТЕРИАЛА

---

Государства-участники настоящей Конвенции,

признавая право всех государств на развитие и применение атомной энергии в мирных целях и их законную заинтересованность в получении возможной пользы в результате применения атомной энергии в мирных целях,

будучи убеждены в необходимости способствовать международному сотрудничеству в области применения атомной энергии в мирных целях,

желая предотвратить потенциальную опасность в результате незаконного захвата и использования ядерного материала,

будучи убеждены в том, что правонарушения в отношении ядерного материала являются предметом серьезного беспокойства и что существует острая необходимость в принятии соответствующих и эффективных мер, предусматривающих предотвращение и выявление таких правонарушений и наказание за них,

сознавая необходимость международного сотрудничества в целях разработки, в соответствии с национальным законодательством каждого государства-участника и с настоящей Конвенцией, эффективных мер по физической защите ядерного материала,

будучи убеждены в том, что настоящая Конвенция должна способствовать безопасному перемещению ядерного материала,

подчеркивая также важность физической защиты ядерного материала при его использовании, хранении и перевозке внутри страны,

признавая важность эффективной физической защиты ядерного материала, используемого для военных целей, и понимая, что такой материал находится и будет по-прежнему находиться под строгой физической защитой,

согласились о нижеследующем:

*Статья 1.* Для целей настоящей Конвенции:

*a*) «Ядерный материал» означает плутоний, за исключением плутония с концентрацией изотопов, превышающей 80% по плутонию-238, уран-233, уран, обогащенный изотопами уран-235 или уран-233, уран, содержащий смесь изотопов, встречающихся в природе в форме, отличной от руды или рудных остатков, и любой материал, содержащий один из вышеназванных элементов или более;

*b*) «Уран, обогащенный изотопами уран-235 или уран-233», означает уран, содержащий изотопы уран-235 или уран-233 или оба изотопа в таком количестве, что избыточный процент суммы этих изотопов по сравнению с изотопом уран-238 выше, чем процент изотопа уран-235 по сравнению с изотопом уран-238, встречающимся в природе;

*c*) «Международная перевозка ядерного материала» означает перевозку партии ядерного материала любыми транспортными средствами, которые направляются за пределы территории государства, откуда происходит груз, начиная с его отправления с установки отправителя в этом государстве и кончая прибытием на установку получателя в государстве конечного назначения.

*Статья 2.* 1. Настоящая Конвенция применяется к ядерному материалу, используемому в мирных целях и находящемуся в процессе международной перевозки.

2. За исключением статей 3 и 4 и пункта 3 статьи 5, настоящая Конвенция применяется также к ядерному материалу, используемому в мирных целях при использовании, хранении и перевозке внутри государства.

3. Помимо обязательств, специально принимаемых на себя государствами-участниками в статьях, охватываемых пунктом 2, в отношении ядерного материала, используемого в мирных целях при использовании, хранении и перевозке внутри государства, ничто в настоящей Конвенции не истолковывается как затрагивающее суверенные права государства в отношении использования, хранения и перевозки такого ядерного материала внутри государства.

*Статья 3.* Каждое государство-участник в рамках своего национального законодательства и в соответствии с международным правом принимает надлежащие меры для обеспечения, по мере возможности, того, чтобы во время международной перевозки ядерный материал, находящийся в пределах его территории или на борту корабля, или самолета, действующих под его юрисдикцией, если такой корабль или самолет участвует в перевозке в это государство или из него, защищался на уровнях, описанных в Приложении I.

*Статья 4.* 1. Каждое государство-участник не экспортирует или не разрешает экспортировать ядерный материал, если это государство-участник не получило гарантии в том, что такой материал во время международной перевозки будет защищен на уровнях, описанных в Приложении I.

2. Каждое государство-участник не импортирует или не разрешает импортировать ядерный материал из какого-либо государства, не являющегося участником настоящей Конвенции, если государство-участник не получило гарантии в том, что такой материал во время международной перевозки ядерного материала будет защищен на уровнях, описанных в Приложении I.

3. Государство-участник не разрешает транзитный провоз по своей территории ядерного материала по суше или по внутренним водным путям или через свои аэропорты или морские порты между государствами, не являющимися участниками настоящей Конвенции, если это государство-участник не получило гарантии в пределах возможного, что такой материал будет защищен во время международной перевозки на уровнях, описанных в Приложении I.

4. Каждое государство-участник применяет в рамках своего национального законодательства уровни физической защиты, описанные в Приложении I, к ядерному материалу, перевозка которого осуществляется из одной части этого государства в другую часть того же государства по международным водам или по воздушному пространству.

5. Государство-участник, ответственное за получение гарантий в том, что ядерный материал будет защищен на уровнях, описанных в Приложении I, в соответствии с вышеизложенными пунктами 1-3, определяет и заблаговременно уведомляет государства, через территории которых предполагается транзитный провоз ядерного материала по суше или по внутренним водным путям или в чьи аэропорты или морские порты предполагается заход с ядерным материалом.

6. Ответственность за получение гарантий, о которых говорится в пункте 1, может по взаимному согласию быть передана государству-участнику, выступающему в перевозке в качестве импортирующего государства.

7. Ничто в настоящей статье не истолковывается как каким-либо образом затрагивающее территориальный суверенитет и юрисдикцию государства, включая суверенитет и юрисдикцию над его воздушным пространством и территориальным морем.

*Статья 5.* 1. Государства-участники определяют свой центральный орган и пункт связи, ответственные за физическую защиту ядерного материала и за согласованные меры по возвращению и за ответные действия в случае любого незаконного перемещения, использования или изменения ядерного материала или в случае реальной угрозы такого действия, и информируют об этом друг друга непосредственно или с помощью Международного агентства по атомной энергии.

2. В случае кражи, захвата путем грабежа или какого-либо другого незаконного захвата ядерного материала или реальной угрозы таких действий государства-участники в соответствии со своим национальным законодательством обеспечивают максимальное сотрудничество и оказывают помощь в возвращении и защите такого материала любому государству, которое обращается с подобной просьбой. В частности:

*a*) Государство-участник принимает соответствующие меры к тому, чтобы по возможности быстрее информировать другие государства, которых, по его мнению, это касается, относительно любой кражи, захвата путем грабежа или другого незаконного захвата ядерного материала или реальной угрозы таких действий, а также информировать, когда это необходимо, международные организации.

*b*) Когда это необходимо, заинтересованные государства-участники обмениваются информацией друг с другом или с международными организациями в целях обеспечения защиты находящегося под угрозой ядерного материала, проверки целостности транспортного контейнера или возвращения незаконно захваченного ядерного материала и:

i) Координируют свои усилия по дипломатическим и другим согласованным каналам;

ii) Оказывают помощь, если она запрашивается;

iii) Обеспечивают возврат похищенного или пропавшего ядерного материала в результате вышеупомянутых событий.

Способы осуществления такого сотрудничества определяются заинтересованными государствами-участниками.

3. Государства-участники надлежащим образом сотрудничают и проводят консультации друг с другом, непосредственно или с помощью международной организации, в целях получения рекомендаций относительно организации, эксплуатации и улучшения систем физической защиты ядерного материала в процессе международной перевозки.

*Статья 6.* 1. Государства-участники принимают соответствующие меры, совместимые со своим национальным законодательством, для охраны секретности любой информации, которую они получают от другого государства-участника конфиденциально в силу положений настоящей Конвенции или в результате участия в деятельности, проводимой в целях осу-

ществления настоящей Конвенции. Если государства-участники предоставляют информацию международным организациям конфиденциально, то принимаются меры для обеспечения охраны секретности такой информации.

2. По условиям настоящей Конвенции от государств-участников не требуется предоставлять какую-либо информацию, которую они не имеют права распространять согласно национальному законодательству или которая может поставить под угрозу безопасность заинтересованного государства или физическую защиту ядерного материала.

*Статья 7.* 1. Преднамеренное совершение:

*a*) Без разрешения компетентных органов действия, такого, как получение, владение, использование, передача, видоизменение, уничтожение или распыление ядерного материала, которое влечет за собой или может повлечь смерть любого лица или причинить ему серьезное увечье, или причинить существенный ущерб собственности;

*b*) Кражи ядерного материала или его захвата путем грабежа;

*c*) Присвоения или получения обманным путем ядерного материала;

*d*) Действия, которое представляет собой требование путем угрозы силой или применения силы или с помощью какой-либо другой формы запугивания о выдаче ядерного материала;

*e*) Угрозы:

i) Использовать ядерный материал с целью повлечь смерть любого лица или причинить ему серьезное увечье, или причинить значительный ущерб собственности, или

ii) Совершить правонарушение, указанное в подпункте «*b*», с целью вынудить физическое или юридическое лицо, международную организацию или государство совершить какое-либо действие или воздержаться от него;

*f*) Попытки совершить какое-либо правонарушение, указанное в пунктах «*a*», «*b*» или «*c*»;

*g*) Действия, такого, как участие в каком-либо правонарушении, указанном в пунктах «*a*»-«*f*»,

является правонарушением, наказуемым каждым государством-участником в рамках своего национального законодательства.

2. Каждое государство-участник принимает соответствующие меры наказания за совершенные правонарушения, перечисленные в настоящей статье, с учетом серьезности этих правонарушений.

*Статья 8.* 1. Каждое государство-участник принимает такие меры, какие могут оказаться необходимыми для установления своей юрисдикции в отношении правонарушений, указанных в статье 7, в следующих случаях:

*a*) Когда правонарушение совершено на территории этого государства или на борту корабля или самолета, зарегистрированных в этом государстве;

*b*) Когда предполагаемый правонарушитель является гражданином этого государства.

2. Каждое государство-участник принимает также такие меры, какие могут оказаться необходимыми для распространения его юрисдикции на эти правонарушения в тех случаях, когда предполагаемый правонарушитель

находится на его территории и оно не выдает его в соответствии со статьей 11 ни одному из государств, упомянутых в пункте 1.

3. Настоящая Конвенция не исключает любой уголовной юрисдикции, осуществляемой в соответствии с национальным законодательством.

4. Кроме государств-участников, упомянутых в пунктах 1 и 2, каждое государство-участник может, в соответствии с международным правом, устанавливать свою юрисдикцию в отношении правонарушений, изложенных в статье 7, когда оно выступает в перевозке ядерного материала в качестве экспортирующего или импортирующего государства.

*Статья 9.* Удостоверившись в наличии достаточных на то оснований, государство-участник, на территории которого находится предполагаемый правонарушитель, принимает надлежащие меры, включая заключение под стражу, в соответствии со своим национальным законодательством, для обеспечения его явки в суд или для обеспечения его выдачи. Государства, от которых требуется установление юрисдикции в соответствии со статьей 8, и, когда это необходимо, все другие заинтересованные государства незамедлительно информируются о мерах, принятых в соответствии с настоящей статьей.

*Статья 10.* Государство-участник, на территории которого находится предполагаемый правонарушитель, если оно не выдает его, без каких-либо исключений и неоправданных задержек передает дело своим компетентным органам в целях уголовного преследования путем судебного разбирательства в соответствии с законодательством этого государства.

*Статья 11.* 1. Правонарушения, перечисленные в статье 7, рассматриваются как правонарушения, связанные с выдачей правонарушителей, включенные в любое соглашение о выдаче, существующее между государствами-участниками. Государства-участники обязуются включать эти правонарушения как правонарушения, связанные с выдачей, во все последующие соглашения о выдаче, которые будут заключаться между ними.

2. Если государство-участник, обусловливающее выдачу правонарушителей существованием такого соглашения, получает требование о выдаче от другого государства-участника, с которым оно не связано соглашением о выдаче, оно может при желании рассматривать данную Конвенцию в качестве юридической основы для выдачи в связи с такими нарушениями. На выдачу распространяются другие положения, предусматриваемые законодательством государства, получившего требование.

3. Государства-участники, не обусловливающие выдачу правонарушителей существованием соглашения, признают между собой упомянутые правонарушения как правонарушения, связанные с выдачей, подпадающие под положения, предусматриваемые законодательством государства, получившего требование.

4. Каждое из правонарушений рассматривается, в целях выдачи, осуществляемой между государствами-участниками, как правонарушение, совершенное не только в том месте, где оно произошло, но также и на территории государств-участников, от которых требуется применить свою юрисдикцию в соответствии с пунктом 1 статьи 8.

*Статья 12.* Любому лицу, в отношении которого проводится судебное разбирательство в связи с любым из правонарушений, упомянутых в ста-

тье 7, гарантируется справедливое обращение на всех этапах судебного разбирательства.

*Статья 13.* 1. Государства-участники оказывают друг другу максимальное содействие в связи с уголовным судебным разбирательством, предпринятым в отношении правонарушений, упомянутых в статье 7, включая предоставление имеющихся в их распоряжении доказательств, необходимых для такого судебного разбирательства. Во всех случаях применяется законодательство государства, получившего просьбу о содействии.

2. Положения пункта 1 настоящей статьи не затрагивают обязательств по любому другому договору, двустороннему или многостороннему, который регулирует или будет регулировать, полностью или частично, взаимную помощь по уголовным делам.

*Статья 14.* 1. Каждое государство-участник информирует депозитария о своих законах и постановлениях, которые касаются проведения в жизнь настоящей Конвенции. Депозитарий периодически направляет такую информацию всем государствам-участникам настоящей Конвенции.

2. Государство-участник, в котором против предполагаемого правонарушителя начато уголовное преследование, по мере возможности в первую очередь уведомляет об окончательном результате судебного разбирательства непосредственно заинтересованные государства. Государство-участник сообщает также об окончательном решении депозитарию, который информирует все государства-участники.

3. Если правонарушение касается ядерного материала, используемого в мирных целях во время его использования, хранения или перевозки внутри государства, а предполагаемый правонарушитель и ядерный материал остаются на территории государства-участника, на которой было совершено правонарушение, ничто в настоящей Конвенции не будет истолковываться как требование к государству-участнику предоставлять информацию относительно уголовного судебного разбирательства, вытекающего из такого правонарушения.

*Статья 15.* Приложения являются неотъемлемой частью настоящей Конвенции.

*Статья 16.* 1. По истечении пяти лет со дня вступления в силу настоящей Конвенции депозитарий созывает конференцию государств-участников по рассмотрению вопроса о выполнении настоящей Конвенции и о соответствии ее преамбулы, всей оперативной части и Приложений требованиям существующей на данный момент ситуации.

2. В дальнейшем не чаще одного раза в пять лет большинство государств-участников Конвенции может созывать последующие конференции с той же целью, обратившись с соответствующим предложением к депозитарию.

*Статья 17.* 1. В случае возникновения спора между двумя или несколькими государствами-участниками относительно толкования или применения настоящей Конвенции такие государства-участники проводят совместные консультации в целях урегулирования спора путем переговоров или любыми другими мирными способами урегулирования споров, приемлемыми для всех сторон в споре.

2. Любой спор подобного характера, который не может быть урегулирован способами, указанными в пункте 1, по просьбе любой стороны,

участвующей в таком споре, передается в арбитраж или направляется в Международный Суд для принятия решения. В случае передачи спора в арбитраж, если в течение шести месяцев с момента поступления просьбы стороны в споре не могут прийти к согласию относительно организации арбитражного разбирательства, одна из сторон может просить Председателя Международного Суда или Генерального секретаря Организации Объединенных Наций назначить одного или более арбитра. В случае противоречивых просьб сторон, участвующих в споре, обращение к Генеральному секретарю Организации Объединенных Наций имеет приоритет.

3. Любое государство-участник может во время подписания, ратификации, принятия или одобрения настоящей Конвенции или присоединения к ней заявить о том, что оно не считает себя связанным либо одной, либо обеими процедурами урегулирования спора, предусмотренными в пункте 2. Другие государства-участники не являются связанными какой-либо процедурой урегулирования спора, предусмотренной в пункте 2, в том, что касается государства-участника, сделавшего оговорку в отношении этой процедуры.

4. Любое государство-участник, сделавшее оговорку в соответствии с пунктом 3, может в любое время снять эту оговорку путем уведомления об этом депозитария.

*Статья 18.* 1. Настоящая Конвенция будет открыта для подписания всеми государствами в Центральных учреждениях Международного агентства по атомной энергии в Вене и в Центральных учреждениях Организации Объединенных Наций в Нью-Йорке с 3 марта 1980 года до ее вступления в силу.

2. Настоящая Конвенция подлежит ратификации, принятию или одобрению государствами, подписавшими ее.

3. После вступления в силу настоящая Конвенция будет открыта для присоединения к ней всех государств.

4. *a*) Настоящая Конвенция открывается для подписания международными организациями и региональными организациями интеграционного или иного характера или присоединения к ней этих организаций при условии, что любая такая организация состоит из суверенных государств и обладает компетенцией в области ведения переговоров, заключения и применения международных соглашений по вопросам, охватываемым настоящей Конвенцией.

*b*) В вопросах, входящих в их компетенцию, такие организации от своего собственного имени осуществляют права и выполняют обязательства, которыми настоящая Конвенция наделяет государства-участники.

*c*) Становясь участником настоящей Конвенции, такая организация направляет депозитарию заявление, в котором указывается, какие государства являются ее членами и какие статьи настоящей Конвенции к ней не применяются.

*d*) Такая организация не располагает каким-либо голосом в дополнение к голосам ее государств-членов.

5. Документы о ратификации, принятии, одобрении или присоединении сдаются на хранение депозитарию.

*Статья 19.* 1. Настоящая Конвенция вступает в силу на тридцатый день после даты передачи на хранение депозитарию двадцать первого документа о ратификации, принятии или одобрении.

2. Для каждого государства, ратифицирующего, принимающего, одобряющего настоящую Конвенцию или присоединяющегося к ней после даты передачи двадцать первого документа о ратификации, принятии или одобрении, Конвенция вступает в силу на тридцатый день после передачи таким государством своего документа о ратификации, принятии, одобрении или присоединении.

*Статья 20.* 1. Без ущерба для статьи 16 государство-участник может предложить поправки к настоящей Конвенции. Предложенная поправка направляется депозитарию, который немедленно рассылает ее всем государствам-участникам. Если большинство государств-участников требует от депозитария созыва конференции для рассмотрения предложенных поправок, то депозитарий приглашает все государства-участники на такую конференцию, которая открывается не ранее чем через тридцать дней после направления приглашений. Любая поправка, принятая на конференции большинством в две трети голосов государств-участников, незамедлительно рассылается депозитарием всем государствам-участникам.

2. Поправка вступает в силу для каждого государства-участника, передающего на хранение документ о ратификации, принятии или одобрении поправки, на тридцатый день после даты передачи двумя третями государств-участников своих документов о ратификации, принятии или одобрении на хранение депозитарию. После этого поправка вступает в силу для любого другого государства-участника в день передачи этим государством на хранение своего документа о ратификации, принятии или одобрении поправки.

*Статья 21.* 1. Любое государство-участник может денонсировать настоящую Конвенцию посредством письменного уведомления депозитария.

2. Денонсация вступает в силу через сто восемьдесят дней после даты получения депозитарием уведомления.

*Статья 22.* Депозитарий незамедлительно уведомляет все государства:

*a*) О каждом подписании настоящей Конвенции;

*b*) О каждой сдаче на хранение документа о ратификации, принятии, одобрении или присоединении;

*c*) О любой оговорке или снятии такой оговорки в соответствии со статьей 17;

*d*) О любом заявлении, направленном любой организацией в соответствии с пунктом 4 «*c*» статьи 18;

*e*) О вступлении в силу настоящей Конвенции;

*f*) О вступлении в силу любой поправки к настоящей Конвенции;

*g*) О любой денонсации, объявленной в соответствии со статьей 21.

*Статья 23.* Оригинал настоящей Конвенции, тексты которой на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными, сдается на хранение Генеральному директору Международного агентства по атомной энергии, который направляет заверенные копии его всем государствам.

В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО нижеподписавшиеся, должным образом уполномоченные, подписали настоящую Конвенцию, открытую для подписания в Вене и Нью-Йорке 3 марта 1980 года.

## ПРИЛОЖЕНИЕ I

### Уровни физической защиты, применяемой при международной перевозке ядерного материала, классифицированного в Приложении II

1. Уровни физической защиты ядерного материала в процессе хранения, связанного с международной перевозкой ядерного материала, включают:

*a*) Для материалов категории III — хранение в пределах зоны, доступ в которую контролируется;

*b*) Для материалов категории II — хранение в пределах зоны, находящейся под постоянным наблюдением охраны или электронных приборов, окруженной физическим барьером с ограниченным числом точек входа при соответствующем контроле, или в пределах любой зоны с аналогичным уровнем физической защиты;

*c*) Для материалов категории I — хранение в пределах защищенной зоны, как она определена выше для материалов категории II, доступ в которую, кроме того, разрешен только лицам, чья благонадежность установлена, и которая находится под наблюдением охраны, поддерживающей постоянную тесную связь с соответствующими силами ответных действий. Целью конкретных мер, принимаемых в таких случаях, является обнаружение и предотвращение любого нападения, неразрешенного доступа или неразрешенного изъятия материала.

2. Уровни физической защиты ядерного материала во время международной перевозки включают:

*a*) Для материалов категории II и III — перевозка осуществляется с соблюдением специальных мер предосторожности, включая предварительную договоренность между отправителем, получателем и перевозчиком и предварительное соглашение между физическими или юридическими лицами, находящимися под юрисдикцией и руководствующимися правовыми актами экспортирующих и импортирующих государств, которое определяет время, место и процедуры для передачи ответственности при перевозке;

*b*) Для материалов категории I — перевозка осуществляется с соблюдением специальных мер предосторожности, как это определено выше для перевозки материалов категории II и III, и, кроме того, под постоянным наблюдением охраны и в условиях, которые обеспечивают тесную связь с соответствующими силами ответных действий;

*c*) Для природного урана в форме, отличной от формы руды или рудных остатков, защита перевозки количеств, превышающих 500 килограммов, включает предварительное уведомление о перевозке, в котором указывается вид транспорта, предполагаемое время прибытия и подтверждение о получении груза.

## ПРИЛОЖЕНИЕ II

### ТАБЛИЦА. КЛАССИФИКАЦИЯ ЯДЕРНОГО МАТЕРИАДА

| *Материал* | *Форма* | *Категории* | | |
|---|---|---|---|---|
| | | *I* | *II* | *III*[c] |
| 1. Плутоний[a] | Необлученный[b] | 2 кг или более | Менее 2 кг, но более 500 г | 500 г или менее, но более 15 г |
| 2. Уран-235 | Необлученный[b] | | | |
| | — уран, обогащенный изотопом уран-235 от 20% или выше | 5 кг или более | Менее 5 кг, но более 1 кг | 1 кг или менее, но более 15 г |
| | — уран, обогащенный изотопом уран-235 от 10 до 20% | | 10 кг или более | Менее 10 кг, но более 1 кг |
| | — уран с обогащением выше природного, но с содержанием изотопа уран-235 менее 10% | | | 10 кг или более |
| 3. Уран-233 | Необлученный[b] | 2 кг или более | Менее 2 кг, но более 500 г | 500 г или менее, но более 15 г |
| 4. Облученное топливо | | | Обедненный или природный уран, торий или слабообогащенное топливо (с содержанием делящихся изотопов менее 10%)[d, e] | |

[a] Весь плутоний, за исключением плутония, изотопная концентрация которого превышает 80% по плутонию-238.

[b] Материал, не облученный в реакторе, или материал, облученный в реакторе, но с уровнем облучения, равным или менее 100 рад/ч на расстоянии одного метра без защиты.

[c] Количество, не подпадающее под категорию III, и природный уран следует защищать, исходя из соображений практической целесообразности.

[d] Хотя рекомендуется данный уровень защиты, государства могут, исходя из оценки конкретных обстоятельств, определить другую категорию физической защиты.

[e] Другое топливо, которое до облучения входило, в зависимости от первоначального состава делящегося материала, в категорию I или II, может быть понижено по уровню не более чем на одну категорию, если уровень излучения топлива превышает 100 рад/ч на расстоянии одного метра без защиты.

[*For the signature pages, see p. 161 of this volume — Pour les pages de signature, voir p. 161 du présent volume.*]

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

# CONVENCIÓN SOBRE LA PROTECCIÓN FÍSICA DE LOS MATERIALES NUCLEARES

Los Estados Parte en la presente Convención,

Reconociendo el derecho de todos los Estados a desarrollar y emplear la energía nuclear con fines pacíficos y su legítimo interés en los beneficios potenciales que pueden derivarse de los usos pacíficos de la energía nuclear,

Convencidos de la necesidad de facilitar la cooperación internacional en los usos pacíficos de la energía nuclear,

Deseando prevenir los peligros que puede plantear el uso o apoderamiento ilegal de materiales nucleares,

Convencidos de que los delitos que puedan cometerse en relación con los materiales nucleares son motivo de grave preocupación y de que es necesario adoptar con urgencia medidas apropiadas y eficaces para asegurar la prevención, descubrimiento y castigo de tales delitos,

Convencidos de la necesidad de la cooperación internacional para poder establecer medidas efectivas para la protección física de los materiales nucleares, de conformidad con la legislación nacional de cada Estado Parte y con las disposiciones de la presente Convención,

Convencidos de que la presente Convención facilitará la transferencia segura de materiales nucleares,

Recalcando también la importancia de la protección física de los materiales nucleares cuando sean objeto de utilización, almacenamiento y transporte nacionales,

Reconociendo la importancia de la protección física eficaz de los materiales nucleares utilizados con fines militares, y en el entendimiento de que dichos materiales son y seguirán siendo objeto de una protección física rigurosa,

Han convenido lo siguiente:

*Artículo 1.* Para los efectos de la presente Convención:

*a*) Por "materiales nucleares" se entiende el plutonio, excepto aquél cuyo contenido en el isótopo plutonio-238 exceda del 80%, el uranio-233, el uranio enriquecido en los isótopos 235 o 233, el uranio que contenga la mezcla de isótopos presentes en su estado natural, pero no en forma de mineral o de residuos de mineral, y cualquier material que contenga uno o varios de los materiales citados;

*b*) Por "uranio enriquecido en los isótopos 235 o 233" se entiende el uranio que contiene los isótopos 235 o 233, o ambos, en cantidad tal que la razón de abundancia entre la suma de estos isótopos y el isótopo 238 sea mayor que la razón entre el isótopo 235 y el isótopo 238 en el estado natural;

*c*) Por "transporte nuclear internacional" se entiende la conducción de una consignación de materiales nucleares en cualquier medio de transporte que vaya a salir del territorio del Estado en el que la expedición tenga su origen, desde el momento de la salida desde la instalación del remitente en dicho Estado hasta el momento de la llegada a la instalación del destinatario en el Estado de destino final.

*Artículo 2.* 1. La presente Convención se aplicará a los materiales nucleares utilizados con fines pacíficos, cuando sean objeto de transporte nuclear internacional.

2. Con excepción de los artículos 3 y 4, y del párrafo 3 del artículo 5, la presente Convención se aplicará también a los materiales nucleares utilizados con fines pacíficos, cuando sean objeto de utilización, almacenamiento y transporte nacionales.

3. Independientemente de los compromisos que los Estados Parte hayan asumido explícitamente con arreglo a los artículos indicados en el párrafo 2 del presente artículo en lo que respecta a los materiales nucleares utilizados con fines pacíficos cuando sean objeto de utilización, almacenamiento y transporte nacionales, ninguna disposición de la presente Convención podrá interpretarse de modo que afecte a los derechos soberanos de un Estado con respecto a la utilización, almacenamiento y transporte nacionales de dichos materiales nucleares.

*Artículo 3.* Cada Estado Parte adoptará medidas apropiadas en el marco de su legislación nacional y de conformidad con el derecho internacional para asegurarse, en la mayor medida posible, de que, durante el transporte nuclear internacional, los materiales nucleares que se encuentren en su territorio, o a bordo de un buque o de una aeronave bajo su jurisdicción en tanto que dicho buque o dicha aeronave estén dedicados al transporte a ese Estado o desde ese Estado, quedan protegidos a los niveles descritos en el Anexo I.

*Artículo 4.* 1. Los Estados Parte no exportarán ni autorizarán la exportación de materiales nucleares a menos que hayan recibido la seguridad de que los niveles de protección física descritos en el Anexo I se aplicarán a esos materiales durante el transporte nuclear internacional.

2. Los Estados Parte no importarán ni autorizarán la importación de materiales nucleares desde un Estado que no sea Parte en la presente Convención, a menos que hayan recibido la seguridad de que los niveles de protección física descritos en el Anexo I se aplicarán a esos materiales durante el transporte nuclear internacional.

3. Un Estado Parte no permitirá el tránsito por su territorio por tierra o vías acuáticas internas, ni a través de sus aeropuertos o de sus puertos marítimos, de materiales nucleares que se transporten entre Estados que no sean Parte en la presente Convención, a menos que el Estado Parte haya recibido la seguridad, en la medida de lo posible, de que los niveles de protección física descritos en el Anexo I se aplicarán a esos materiales nucleares durante el transporte nuclear internacional.

4. Los Estados Parte aplicarán en el marco de sus respectivas legislaciones nacionales los niveles de protección física descritos en el Anexo I a los materiales nucleares que se transporten de una región a otra del mismo Estado a través de aguas o espacio aéreo internacionales.

5. El Estado Parte que haya de recibir la seguridad de que los niveles de protección física descritos en el Anexo I se aplicarán a los materiales nucleares conforme a los párrafos 1 a 3, determinará cuáles son los Estados cuyo territorio se prevé que los materiales nucleares atravesarán por vía terrestre o por vías acuáticas internas, o en cuyos aeropuertos o puertos marítimos se prevé que entrarán, y lo notificará de antemano a dichos Estados.

6. La responsabilidad de obtener la seguridad mencionada en el párrafo 1 se puede transferir, por mutuo acuerdo, al Estado Parte que intervenga en el transporte en calidad de Estado importador.

7. Ninguna disposición del presente artículo podrá interpretarse de manera que afecte a la soberanía territorial y a la jurisdicción de un Estado, inclusive sobre su espacio aéreo y su mar territorial.

*Artículo 5.* 1. Los Estados Parte determinarán y comunicarán a los demás Estados Parte, directamente o por conducto del Organismo Internacional de Energía Atómica, cuál es su autoridad nacional y servicios a los que incumba la protección física de los materiales nucleares y la coordinación de las actividades de recuperación y de intervención en caso de retirada, utilización o alteración no autorizadas de materiales nucleares, o en caso de amenaza verosímil de uno de estos actos.

2. En caso de hurto, robo o cualquier otro apoderamiento ilícito de materiales nucleares, o en caso de amenaza verosímil de uno de estos actos, los Estados Parte, de conformidad con su legislación nacional, proporcionarán cooperación y ayuda en la mayor medida posible para la recuperación y protección de esos materiales a cualquier Estado que se lo pida. En particular:

*a)* Un Estado Parte adoptará medidas apropiadas para notificar tan pronto como sea posible a otros Estados que considere interesados todo hurto, robo u otro apoderamiento ilícito de materiales nucleares o amenaza verosímil de uno de estos actos, así como para notificarlo, cuando proceda, a las organizaciones internacionales.

*b)* Conforme proceda, los Estados Parte interesados cambiarán informaciones, entre ellos o con organizaciones internacionales, con miras a proteger los materiales nucleares amenazados, a verificar la integridad de los contenedores de transporte, o a recuperar los materiales nucleares objeto de apoderamiento ilícito y:

i) Coordinarán sus esfuerzos utilizando la vía diplomática y otros conductos convenidos;

ii) Prestarán ayuda, si se les pide;

iii) Asegurarán la devolución de los materiales nucleares que se hayan robado o que falten como consecuencia de los actos antes mencionados.

La manera de llevar a la práctica esta cooperación la determinarán los Estados Parte interesados.

3. Los Estados Parte cooperarán y se consultarán como proceda, directamente entre ellos o por conducto de organizaciones internacionales, con miras a obtener asesoramiento acerca del diseño, mantenimiento y perfeccionamiento de los sistemas de protección física de los materiales nucleares en el transporte internacional.

*Artículo 6.* 1. Los Estados Parte adoptarán las medidas apropiadas compatibles con su legislación nacional para proteger el carácter confidencial de toda información que reciban con ese carácter de otro Estado Parte en virtud de lo estipulado en la presente Convención o al participar en una actividad destinada a aplicar la presente Convención. Si los Estados Parte facilitan confidencialmente información a organizaciones internacionales, se adoptarán medidas para asegurarse de que el carácter confidencial de esa información queda protegido.

2. La presente Convención no exigirá a los Estados Parte que faciliten información alguna que no se les permita comunicar en virtud de la legislación nacional o cuya comunicación comprometa la seguridad del Estado de que se trate o la protección física de los materiales nucleares.

*Artículo 7.* 1. La comisión intencionada de:

*a)* Un acto que consista en recibir, poseer, usar, transferir, alterar, evacuar o dispersar materiales nucleares sin autorización legal, si tal acto causa, o es probable que cause, la muerte o lesiones graves a una persona o daños materiales sustanciales:

*b)* Hurto o robo de materiales nucleares;

*c*) Malversación de materiales nucleares o su obtención mediante fraude;

*d*) Un acto que consista en la exacción de materiales nucleares mediante amenaza o uso de violencia o mediante cualquier otra forma de intimidación;

*e*) Una amenaza de:

i) Utilizar materiales nucleares para causar la muerte o lesiones graves a una persona o daños materiales sustanciales;

ii) Cometer uno de los delitos mencionados en el apartado *b*) a fin de obligar a una persona física o jurídica, a una organización internacional o a un Estado a hacer algo o a abstenerse de hacer algo;

*f*) Una tentativa de cometer uno de los delitos mencionados en los apartados *a*), *b*) o *c*); y

*g*) Un acto que consista en participar en cualquiera de los delitos mencionados en los apartados *a*) a *f*),

será considerada como delito punible por cada Estado Parte en virtud de su legislación nacional.

2. Cada Estado Parte deberá considerar punibles los delitos descritos en el presente artículo mediante la imposición de penas apropiadas que tengan en cuenta la gravedad de su naturaleza.

*Artículo 8.* 1. Cada Estado Parte tomará las medidas que sean necesarias para establecer su jurisdicción sobre los delitos indicados en el artículo 7 en los siguientes casos:

*a*) Si el delito ha sido cometido en el territorio de ese Estado o a bordo de un buque o aeronave matriculado en ese Estado;

*b*) Si el presunto delincuente es nacional de ese Estado.

2. Cada Estado Parte tomará asimismo las medidas que sean necesarias para establecer su jurisdicción sobre dichos delitos en los casos en que el presunto delincuente se encuentre en su territorio y no proceda a su extradición, de conformidad con el artículo 11, a ninguno de los Estados mencionados en el párrafo 1.

3. La presente Convención no excluye ninguna jurisdicción penal ejercida de acuerdo con la legislación nacional.

4. Además de los Estados Parte mencionados en los párrafos 1 y 2, un Estado Parte que intervenga en el transporte nuclear internacional en tanto que Estado exportador o Estado importador de los materiales nucleares, puede establecer su jurisdicción, en términos compatibles con el derecho internacional, sobre los delitos enumerados en el artículo 7.

*Artículo 9.* El Estado Parte en cuyo territorio se encuentre el presunto delincuente, si considera que las circunstancias lo justifican, tomará las medidas apropiadas, inclusive la detención, de acuerdo con su legislación nacional, para asegurar su presencia a efectos de procesamiento o extradición. Las medidas tomadas en virtud del presente artículo se notificarán sin demora a los Estados que hayan de establecer la jurisdicción según el artículo 8 y, cuando proceda, a todos los demás Estados interesados.

*Artículo 10.* El Estado Parte en cuyo territorio se halle el presunto delincuente, si no procede a su extradición, someterá el caso a sus autoridades competentes, sin excepción alguna ni demora injustificada, a efectos del procesamiento, según los procedimientos que prevea la legislación de dicho Estado.

*Artículo II.* 1. Los delitos indicados en el artículo 7 se considerarán incluidos entre los delitos que den lugar a extradición en todo tratado de extradición concertado entre Estados Parte. Los Estados Parte se comprometen a incluir dichos delitos como casos de extradición en todo tratado de extradición que concierten entre sí en el futuro.

2. Si un Estado Parte que subordine la extradición a la existencia de un tratado recibe una solicitud de extradición de otro Estado Parte con el cual no tiene tratado de extradición, podrá discrecionalmente considerar la presente Convención como la base jurídica necesaria para la extradición referente al delito. La extradición estará sujeta a las demás condiciones exigidas por el derecho del Estado requerido.

3. Los Estados Parte que no subordinen la extradición a la existencia de un tratado reconocerán los delitos como casos de extradición entre ellos, con sujeción a las condiciones exigidas por el derecho del Estado requerido.

4. A los efectos de la extradición entre Estados Parte, se considerará que cada uno de los delitos se ha cometido no solamente en el lugar donde ocurrió sino también en el territorio de los Estados Parte obligados a establecer su jurisdicción de acuerdo con el párrafo 1 del artículo 8.

*Artículo 12.* Toda persona respecto de la cual se sustancie un procedimiento en relación con cualquiera de los delitos previstos en el artículo 7 gozará de las garantías de un trato justo en todas las fases del procedimiento.

*Artículo 13.* 1. Los Estados Parte se prestarán la mayor ayuda posible en lo que respecta a todo procedimiento penal relativo a los delitos previstos en el artículo 7, inclusive el suministro de las pruebas necesarias para el procedimiento que obren en su poder. La ley del Estado requerido se aplicará en todos los casos.

2. Lo dispuesto en el párrafo 1 no afectará a las obligaciones que se derivan de cualquier otro tratado bilateral o multilateral que regule o pueda regular, en todo o en parte, lo relativo a la ayuda mutua en materia penal.

*Artículo 14.* 1. Cada Estado Parte informará al depositario acerca de las leyes y reglamentos que den vigencia a la presente Convención. El depositario comunicará periódicamente dicha información a todos los Estados Parte.

2. El Estado Parte en el que se procese al presunto delincuente comunicará, siempre que sea posible, el resultado final de la acción penal en primer lugar a los Estados directamente interesados. Dicho Estado Parte comunicará también el resultado final al depositario, quien informará en consecuencia a todos los Estados.

3. Cuando en un delito estén implicados materiales nucleares utilizados con fines pacíficos en su transporte, almacenamiento o utilización nacionales, y tanto el presunto delincuente como los materiales nucleares permanezcan en el territorio del Estado Parte en el que se cometió el delito, ninguna de las disposiciones de la presente Convención se interpretará en el sentido de que obligue a dicho Estado Parte a facilitar información acerca de los procedimientos penales incoados a raíz de dicho delito.

*Artículo 15.* Los Anexos de la presente Convención constituyen parte integrante de ella.

*Artículo 16.* 1. Cinco años después de que entre en vigor la presente Convención, el depositario convocará una conferencia de Estados Parte para que revisen su aplicación y vean si es adecuada, en lo que respecta al preámbulo, al conjunto de la parte dispositiva y a los anexos, a la luz de la situación que entonces prevalezca.

2. Posteriormente, a intervalos no menores de cinco años, la mayoría de los Estados Parte podrán obtener, presentando una propuesta a tal efecto al depositario, la convocatoria de nuevas conferencias con la misma finalidad.

*Artículo 17.* 1. En caso de controversia entre dos o más Estados Parte en la presente Convención con respecto a su interpretación o aplicación, dichos Estados Parte celebrarán consultas con el fin de solucionar la controversia mediante negociación o por cualquier otro medio pacífico de resolver controversias que sea aceptable para todas las partes en la controversia.

2. Toda controversia de esta naturaleza que no pueda ser resuelta en la forma prescrita en el párrafo 1 deberá, a petición de cualquiera de las partes en dicha controversia, someterse a arbitraje o remitirse a la Corte Internacional de Justicia para que decida. Si se somete una controversia a arbitraje y dentro de un plazo de seis meses a partir de la fecha de presentación de la solicitud de arbitraje las partes en la controversia no consiguen ponerse de acuerdo para organizarlo, cualquiera de ellas podrá pedir al Presidente de la Corte Internacional de Justicia o al Secretario General de las Naciones Unidas que nombre uno o más árbitros. En caso de que las partes en la controversia se hubieran dirigido a ambos, la solicitud de arbitraje dirigida al Secretario General de las Naciones Unidas tendrá prioridad.

3. Todo Estado Parte podrá declarar en el momento de la firma, ratificación, aceptación o aprobación de la presente Convención o de su adhesión a ella, que no se considera obligado por cualquiera o por ninguno de los procedimientos para la solución de controversias estipulados en el párrafo 2. Los demás Estados Parte no quedarán obligados por un procedimiento para la solución de controversias estipulado en dicho párrafo con respecto a un Estado Parte que haya formulado una reserva acerca de dicho procedimiento.

4. Un Estado Parte que haya formulado una reserva con arreglo al párrafo 3 podrá retirarla en cualquier momento notificándolo al depositario.

*Artículo 18.* 1. La presente Convención estará abierta a la firma de todos los Estados en la Sede del Organismo Internacional de Energía Atómica en Viena y en la Sede de las Naciones Unidas en Nueva York a partir del 3 de marzo de 1980, hasta que entre en vigor.

2. La presente Convención está sujeta a la ratificación, aceptación o aprobación de los Estados signatarios.

3. Después de su entrada en vigor, la presente Convención estará abierta a la adhesión de todos los Estados.

4. *a*) La presente Convención estará abierta a la firma o adhesión de las organizaciones internacionales y organizaciones regionales de carácter integrado o de otro carácter, siempre que dichas organizaciones estén constituidas por Estados soberanos y tengan competencia para negociar, concluir y aplicar acuerdos internacionales en las cuestiones a que se refiere la presente Convención.

*b*) En las cuestiones que sean de su competencia, dichas organizaciones, en su propio nombre, ejercitarán los derechos y cumplirán las obligaciones que la presente Convención atribuye a los Estados Parte.

*c*) Cuando pasen a ser Parte en la presente Convención, dichas organizaciones comunicarán al depositario una declaración indicando cuáles son sus Estados Miembros y qué artículos de la presente Convención no son aplicables a la organización.

*d*) Una organización de esta índole no tendrá ningún derecho de voto aparte y además de los que correspondan a sus Estados Miembros.

5. Los instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión se depositarán en poder del depositario.

*Artículo 19.* 1. La presente Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha de depósito del vigésimo primer instrumento de ratificación, aceptación o aprobación, en poder del depositario.

2. Para cada uno de los Estados que ratifiquen, acepten o aprueben la presente Convención o se adhieran a ella después de la fecha de depósito del vigésimo primer instrumento de ratificación, aceptación o aprobación, la presente Convención entrará en vigor el trigésimo día a partir de la fecha en que dicho Estado haya depositado su instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión.

*Artículo 20.* 1. Sin perjuicio de lo dispuesto en el artículo 16, un Estado Parte podrá proponer enmiendas de la presente Convención. Las enmiendas propuestas se presentarán al depositario, el cual las comunicará inmediatamente a todos los Estados Parte. Si la mayoría de los Estados Parte pide al depositario que convoque una conferencia para examinar las enmiendas propuestas, el depositario invitará a todos los Estados Parte a asistir a tal conferencia, la cual comenzará no antes de que hayan transcurrido treinta días desde la fecha en que se hayan cursado las invitaciones. Toda enmienda que haya sido aprobada en la conferencia por mayoría de dos tercios de todos los Estados Parte la comunicará inmediatamente el depositario a todos los Estados Parte.

2. La enmienda entrará en vigor, para cada Estado Parte que deposite su instrumento de ratificación, aceptación o aprobación de la enmienda, el trigésimo día a contar desde la fecha en que dos tercios de los Estados Parte hayan depositado sus instrumentos de ratificación, aceptación o aprobación en poder del depositario. Posteriormente, la enmienda entrará en vigor para cualquier otro Estado Parte el día en que ese Estado Parte deposite su instrumento de ratificación, aceptación o aprobación de la enmienda.

*Artículo 21.* 1. Un Estado Parte podrá denunciar la presente Convención notificándolo por escrito al depositario.

2. La denuncia surtirá efecto transcurridos ciento ochenta días a partir de la fecha en que el depositario haya recibido la notificación.

*Artículo 22.* El depositario notificará prontamente a todos los Estados:

*a*) Cada firma de la presente Convención;

*b*) Cada depósito de un instrumento de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión;

*c*) Cualquiera reserva que se haya formulado o se retire de conformidad con el artículo 17;

*d*) Cualquier comunicación que haga una organización de conformidad con el párrafo 4 *c*) del artículo 18;

*e*) La entrada en vigor de la presente Convención;

*f*) La entrada en vigor de cualquier enmienda de la presente Convención; y

*g*) Cualquier denuncia que se haga con arreglo al artículo 21.

*Artículo 23.* El original de la presente Convención, cuyos textos árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos, se depositará en poder del

Director General del Organismo Internacional de Energía Atómica, quien enviará copias certificadas a todos los Estados.

EN FE DE LO CUAL los infrascritos, debidamente autorizados, han firmado la presente Convención, que se abre a la firma en Viena y Nueva York el día 3 de marzo de 1980.

## ANEXO I

### NIVELES DE PROTECCIÓN FÍSICA QUE HABRÁN DE APLICARSE DURANTE EL TRANSPORTE INTERNACIONAL DE MATERIALES NUCLEARES SEGÚN LA CLASIFICACIÓN DEL ANEXO II

1. Los niveles de protección física de los materiales nucleares durante su almacenamiento con ocasión del transporte nuclear internacional comprenderán las siguientes medidas:

*a*) Cuando se trate de materiales de la Categoría III, almacenamiento en una zona cuyo acceso esté controlado;

*b*) Cuando se trate de materiales de la Categoría II, almacenamiento en una zona sometida a constante vigilancia mediante personal de guarda o dispositivos electrónicos y rodeada por una barrera física con un número limitado de entradas adecuadamente controladas o en cualquier zona con un nivel equivalente de protección física;

*c*) Cuando se trate de materiales de la Categoría I, almacenamiento en una zona protegida, conforme se la define para los materiales de la Categoría II en el apartado anterior, a la cual, además, solo podrán tener acceso las personas cuya probidad se haya determinado, y que esté vigilada por personal de guarda que se mantenga en estrecha comunicación con equipos apropiados de intervención en caso de emergencia. Las medidas especificadas que se adopten en este sentido deberán tener por objeto la detección y prevención de todo asalto, acceso no autorizado o retirada no autorizada de materiales.

2. Los niveles de protección física de los materiales nucleares durante su transporte internacional comprenderán las siguientes medidas:

*a*) Cuando se trate de materiales de las Categorías II y III, el transporte tendrá lugar bajo precauciones especiales, inclusive arreglos previos entre el remitente, el destinatario y el transportista y arreglos previos entre las personas físicas o jurídicas sometidas a la jurisdicción y a las reglamentaciones de los Estados exportador e importador, con especificación del momento, lugar y procedimientos para la transferencia de la responsabilidad respecto del transporte;

*b*) Cuando se trate de materiales de la Categoría I, el transporte tendrá lugar bajo las precauciones especiales indicadas en el apartado anterior para el transporte de materiales de las Categorías II y III y, además, bajo la vigilancia constante de personal de escolta y en condiciones que aseguren una estrecha comunicación con equipos apropiados de intervención en caso de emergencia;

*c*) Cuando se trate de uranio natural que no esté en forma de mineral o de residuos de mineral, la protección durante el transporte de cantidades superiores a 500 kilogramos de U incluirá la notificación previa de la expedición, con especificación de la modalidad de transporte, momento previsto de la llegada y confirmación de haberse recibido la expedición.

# ANEXO II

## CUADRO. CLASIFICACIÓN DE LOS MATERIALES NUCLEARES EN CATEGORÍAS

| *Material* | *Forma* | *Categoría* I | II | III[c] |
|---|---|---|---|---|
| 1. Plutonio[a] | No irradiado[b] | 2 kg o más | Menos de 2 kg pero más de 500 g | 500 g o menos pero más de 15 g |
| 2. Uranio-235 | No irradiado[b] | | | |
| | —Uranio con un enriquecimiento del 20% o superior en $^{235}U$ | 5 kg o más | Menos de 5 kg pero más de 1 kg | 1 kg o menos pero más de 15 g |
| | —Uranio con un enriquecimiento del 10% como mínimo pero inferior al 20% en $^{235}U$ | — | 10 kg o más | Menos de 10 kg pero más de 1 kg |
| | —Uranio con un enriquecimiento superior al del uranio natural pero inferior al 10% en $^{235}U$ | — | — | 10 kg o más |
| 3. Uranio-233 | No irradiado[b] | 2 kg o más | Menos de 2 kg pero más de 500 g | 500 g o menos pero más de 15 g |
| 4. Combustible irradiado | | | Uranio empobrecido o natural, torio o combustible de bajo enriquecimiento (contenido fisionable inferior al 10%)[d, e] | |

[a] Todo el plutonio excepto aquel cuyo contenido en el isótopo plutonio-238 exceda del 80%.

[b] Material no irradiado en un reactor o material irradiado en un reactor pero con una intensidad de radiación igual o inferior a 100 rads/hora a 1 metro de distancia sin mediar blindaje.

[c] Las cantidades de material que no correspondan a la Categoría III y el uranio natural deberán quedar protegidos de conformidad con prácticas prudentes de gestión.

[d] Aunque se recomienda este nivel de protección, queda al arbitrio de los Estados asignar una categoría diferente de protección física previa evaluación de las circunstancias que concurran en cada caso.

[e] Cuando se trate de otro combustible que en razón de su contenido original en materia fisionable esté clasificado en la Categoría I o II con anterioridad a su irradiación, se podrá reducir el nivel de protección física en una categoría cuando la intensidad de radiación de ese combustible exceda de 100 rads/hora a 1 metro de distancia sin mediar blindaje.

## RESERVATIONS AND DECLARATIONS MADE UPON SIGNATURE

## RÉSERVES ET DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA SIGNATURE

### *ARGENTINA*

### *ARGENTINE*

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"De acuerdo con lo prescripto en el párrafo 3 del artículo 17, la República Argentina no se considera obligada por ninguno de los procedimientos de solución de controversias establecidos en el artículo 17, párrafo 2, de la Convención."

[TRANSLATION][1]

In accordance with the provision of Article 17.3, the Republic of Argentina does not consider itself bound by any of the arbitration procedures laid down in Article 17.2 of the Convention.

[TRADUCTION][1]

La République argentine, conformément au paragraphe 3 de l'article 17, ne se considère pas liée par l'une quelconque des procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention.

### *BULGARIA*

### *BULGARIE*

[BULGARIAN TEXT — TEXTE BULGARE]

" . . . Народна република България не се счита обвързана с параграф 2 на член 17 от Конвенцията."

[TRANSLATION][1]

. . . the People's Republic of Bulgaria does not consider itself bound by Article 17, paragraph 2, of the said Convention.

[TRADUCTION][1]

. . . la République populaire de Bulgarie ne se considère pas liée au paragraphe 2, de l'Article 17 de ladite Convention.

### *CZECHOSLOVAKIA*

### *TCHÉCOSLOVAQUIE*

[CZECH TEXT — TEXTE TCHÈQUE]

". . . svým zmocněncem a uděluji mu plnou moc, aby podepsal shora uvedenou Úmluvu s výhradou ratifikace a s výhradou k článku 17 odstavec 2, podle článku 17 odstavec 3, Úmluvy."

[TRANSLATION][1]

. . . subject to ratification and subject to Article 17, paragraph 2, under Article 17, paragraph 3 of the Convention.

[TRADUCTION][1]

. . . sous réserve de ratification et sous réserve du paragraphe 2 de l'article 17, en application du paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

*FRANCE*

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

Recalling its statement contained in document CPNM/90* of 25 October 1979, the French Government declares that the jurisdiction referred to in Article 8, paragraph 4 may not be invoked against it, since the criterion of jurisdiction based on involvement in international nuclear transport as the exporting or importing State is not expressly recognized in international law and is not provided for in French national legislation.

In accordance with Article 17, paragraph 3, France declares that it does not accept the competence of the International Court of Justice in the settlement of the disputes referred to in paragraph 2 of this article, nor that of the President of the International Court of Justice to appoint one or more arbitrators.

*FRANCE*

« Se référant à sa déclaration contenue dans le document CPNM/90* du 25 octobre 1979, le Gouvernement français déclare que la compétence prévue à l'article 8, paragraphe 4, ne peut lui être opposée, le critère de compétence fondé sur la participation à un transport nucléaire international en tant qu'Etat importateur ou exportateur de matières nucléaires n'étant pas expressément reconnu par le droit international et n'étant pas prévu par sa législation interne.

En application de l'article 17, paragraphe 3, la France déclare qu'elle n'accepte pas la compétence de la Cour internationale de Justice pour statuer sur le différends visés au paragraphe 2 de cet article, ni celle du Président de la Cour internationale de Justice pour procéder à la désignation d'un ou plusieurs arbitres. »

*GERMAN DEMOCRATIC REPUBLIC*

"The German Democratic Republic declares, in accordance with paragraph 3 of Article 17 of the Convention, that it does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17."

*RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE ALLEMANDE*

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

La République démocratique allemande déclare, conformément au paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention, qu'elle ne se considère pas liée par les procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17.

* The French statement regarding Article 6 *bis* (document CPNM/87) reads: ". . . This provision introduces new elements to the field of criminal jurisdiction, necessitating a thorough examination of their legal implications. . . . " (document CPNM/90)

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.
[2] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

* La déclaration française à propos de l'article 6 *bis* (référence : document CPNM/87) est rédigée comme suit : « . . . Cette disposition apporte en effet des éléments nouveaux dans le domaine de la compétence pénale, qui nécessitent un examen approfondi en ce qui concerne leurs implications juridiques. . . . »

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.
[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[TRANSLATION][1]

. . . The Hungarian People's Republic does not consider itself bound by Article 17, paragraph 2, of the Convention, which provides that 'any dispute of this character which cannot be settled in the manner prescribed in paragraph 1 shall, at the request of any party to such dispute, be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice for decision'.

[TRADUCTION][1]

La République populaire hongroise ne se considère pas liée par le paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention suivant lequel « tout différend de cette nature qui ne peut être réglé de la manière prescrite au paragraphe 1 est, à la demande de toute partie à ce différend, soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice pour décision ».

*ISRAEL*

"In accordance with Article 17, paragraph 3, Israel declares that it does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17."

*ISRAËL*

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

En application du paragraphe 3 de l'article 17, Israël déclare qu'il ne se considère pas lié par les procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17.

*ITALY*

"1) *In connection with Article 4.2*

"Italy considers that if assurances as to the levels of physical protection described in annex I have not been received in good time the importing state party may take appropriate bilateral steps as far as practicable to assure itself that the transport will take place in compliance with the aforesaid levels.

"2) *In connection with Article 10*

"The last words 'through proceedings in accordance with the laws of the state' are to be considered as referring to the whole Article 10.

*ITALIE*

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

1) *A propos du paragraphe 2 de l'article 4*

L'Italie estime que si des assurances quant aux niveaux de protection physique décrites à l'annexe I ne sont pas reçues à temps, l'Etat partie importateur peut prendre dans toute la mesure du possible des mesures bilatérales appropriées pour s'assurer que le transport aura lieu conformément aux niveaux susmentionnés.

2) *A propos de l'article 10*

Les derniers mots « selon une procédure conforme à la législation dudit Etat » doivent être considérés comme se rapportant à l'article 10 tout entier.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

"Italy considers that international co-operation and assistance for physical protection and recovery of nuclear materials as well as criminal rules and extradition will apply also to the domestic use, storage and transport of nuclear material used for peaceful purposes. Italy also considers that no provision contained in this convention shall be interpreted as precluding the possibility to widen the scope of the convention at the review conference foreseen in Article 16."

L'Italie considère que la coopération et l'assistance internationales en vue de la protection physique et de la récupération de matières nucléaires ainsi que les règles de droit pénal et la procédure d'extradition s'appliquent aussi à l'utilisation, au stockage et au transport sur le territoire national des matières nucléaires utilisées à des fins pacifiques. L'Italie considère en outre qu'aucune disposition de la Convention ne doit être interprétée comme excluant un élargissement éventuel de la portée de la Convention par la Conférence des Parties prévue à l'article 16.

*MONGOLIA*

*MONGOLIE*

[MONGOLIAN TEXT — TEXTE MONGOL]

«Бугд Найрамдах Монгол Ард Улс Конвенцийг тайлбарлах, даган мердех талаар гарсан маргааныг маргаанд оролцогч талуудын аль нэгний хусэлтээр хендленгийн шуухэд буюу олон улсын шуухэд шилжуулэхээр Конвенцийн 17 дугаар зуйлийн 2 дугаарт заасныг еертее холбогдолгуй гэж узэж байна».

[TRANSLATION][1]

". . . does not consider itself bound by the provisions of paragraph 2 Article 17 of the Convention, whereby disputes arising out of the interpretation or application of the Convention could be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice for decision at the request of any party to the dispute."

[TRADUCTION][1]

. . . ne s'estime pas liée par les dispositions du paragraphe 2 de l'article 17, selon lesquelles tout différend concernant l'interprétation ou l'application de la Convention est, à la demande de toute partie à ce différend, soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice pour décision.

*POLAND*

*POLOGNE*

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

The Polish People's Republic does not consider itself bound by the procedure for settlement of disputes laid down in Article 17.2 of the Convention.

« La République populaire de Pologne ne se considère pas liée par la procédure de règlement des différends énoncée au paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention. »

*REPUBLIC OF KOREA*

*RÉPUBLIQUE DE CORÉE*

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

". . . the Government of the Republic of Korea does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in Paragraph 2 of Article 17."

. . . le Gouvernement de la République de Corée ne se considère pas lié par les procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.
[2] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.
[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

*ROMANIA*

[TRANSLATION[1] — TRADUCTION[2]]

The Socialist Republic of Romania declares that it does not consider itself bound by the provisions of Article 17, paragraph 2, of the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, which state that any dispute concerning the interpretation or application of the Convention which cannot be settled by negotiation or by any other peaceful means of settling disputes shall, at the request of any party to such dispute, be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice for decision.

The Socialist Republic of Romania considers that such disputes can be submitted to arbitration or to the International Court of Justice only with the consent of all parties to the dispute in each individual case.

In signing the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material, the Socialist Republic of Romania declares that, in its interpretation, the provisions of Article 18, paragraph 4, refer exclusively to organizations to which the Member States have transferred competence to negotiate, conclude and apply international agreements on their behalf and to exercise the rights and fulfil the responsibilities entailed by such agreements including the right to vote.

*ROUMANIE*

« La République socialiste de Roumanie déclare qu'elle ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention sur la protection physique des matières nucléaires suivant lesquelles tout différend concernant l'interprétation ou l'application de la Convention qui ne peut pas être réglé par voie de négociation ou par tout autre moyen de règlement pacifique des différends, à la demande de toute partie au différend, sera soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice pour décision.

La République socialiste de Roumanie estime que de pareils différends pourraient être soumis à arbitrage ou à la Cour internationale de Justice seulement avec le consentement de toutes les parties en litige pour chaque cas séparément.

En signant la Convention sur la protection physique des matières nucléaires, la République socialiste de Roumanie déclare que, selon son interprétation, les dispositions de l'article 18, point 4, se réfèrent en exclusivité à des organisations auxquelles les Etats Membres ont transféré la compétence pour négocier, conclure et appliquer en leur propre nom des accords internationaux et pour exercer les droits et obligations dérivant desdits accords, y compris le droit de vote. »

*SOUTH AFRICA*

"In accordance with Article 17, paragraph 3, the Republic of South Africa declares that it does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17."

*AFRIQUE DU SUD*

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

Conformément au paragraphe 3 de l'Article 17, la République d'Afrique du Sud déclare qu'elle ne se considère pas liée par les procédures de règlement des différends visées au paragraphe 2 de l'Article 17.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

*SPAIN*

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"... de conformidad con el párrafo 3 del artículo 17 de la Convención, que no se considera obligado por el procedimiento para la solución de controversias estipulado en el párrafo 2° del citado artículo 17."

[TRANSLATION][1]

... in accordance with paragraph 3 of article 17 of the Convention, Spain does not consider itself bound by the procedure for the settlement of disputes stipulated in paragraph 2 of Article 17.

*ESPAGNE*

[TRADUCTION][1]

... conformément au paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention, ne se considère pas liée par la procédure de règlement des différends énoncée au paragraphe 2 dudit article 17.

*TURKEY*

"Turkey, in accordance with Article 17, paragraph 3, of the Convention does not consider itself bound by Article 17, paragraph 2, of the Convention."

*TURQUIE*

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

En application du paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention, la Turquie déclare qu'elle ne se considère pas liée par le paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention.

*UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS*

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

«Союз Советских Социалистических Республик не считает себя связанным положениями пункта 2 статьи 17 Конвенции о том, что любой спор относительно толкования или применения настоящей Конвенции должен передаваться в арбитраж или направляться в Международный суд по просьбе любой стороны, участвующей в таком споре».

[TRANSLATION][1]

The Union of Soviet Socialist Republics does not consider itself bound by the provisions of Article 17, paragraph 2, of the Convention that any dispute concerning the interpretation or application of the Convention shall be submitted to arbitration or referred to the International Court of Justice at the request of any party to such dispute.

*UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIÉTIQUES*

[TRADUCTION][1]

L'Union des Républiques socialistes soviétiques ne se considère pas liée par les dispositions du paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention suivant lesquelles tout différend concernant l'interprétation ou l'application de la Convention est, à la demande de toute partie à ce différend, soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

*EUROPEAN ATOMIC ENERGY COMMUNITY*

"At present the following States are members of the European Atomic Energy Community: Belgium, Denmark, France, the Federal Republic of Germany, Ireland, Italy, Luxembourg, the Netherlands and the United Kingdom.

"In signing the Convention, the Community declares that, when it has deposited the instrument of approval or acceptance pursuant to Article 18 and the Convention has entered into force for the Community pursuant to Article 19, Articles 7 to 13 of the Convention will not apply to it.

"Furthermore, the Community declares that, because under Article 34 of the Statute of the International Court of Justice only States may be parties in cases before the Court, it can only be bound by the arbitration procedure set out in Article 17(2)."

*COMMUNAUTÉ EUROPÉENNE DE L'ÉNERGIE ATOMIQUE*

[TRADUCTION[1] — TRANSLATION[2]]

Les Etats suivants sont actuellement membres de la Communauté européenne de l'énergie atomique : Belgique, Danemark, République fédérale d'Allemagne, France, Irlande, Italie, Luxembourg, Pays-Bas et Royaume-Uni.

En signant la Convention, la Communauté déclare que lorsqu'elle aura déposé son instrument d'approbation ou d'acceptation conformément à l'article 18 et que la Convention sera entrée en vigueur pour elle conformément à l'article 19, les articles 7 à 13 de la Convention ne lui seront pas applicables.

La Communauté déclare en outre que, l'Article 34 de Statut de la Cour internationale de Justice prévoyant que seuls les Etats peuvent être parties dans les affaires soumises à la Cour, elle ne peut être liée que par la procédure d'arbitrage définie à l'article 17, paragraphe 2.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

[2] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

## RESERVATIONS AND DECLARATIONS MADE UPON RATIFICATION

### *BULGARIA*

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 179 of this volume.*]

### *CZECHOSLOVAKIA*

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 179 of this volume.*]

### *GERMAN DEMOCRATIC REPUBLIC*

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

„Die Deutsche Demokratische Republik erklärt in Übereinstimmung mit Artikel 17 Absatz 3 der Konvention, daß sie die in Artikel 17 Absatz 2 vorgesehenen Streitbeilegungsverfahren für sich nicht als bindend betrachtet."

[TRANSLATION][1]

The German Democratic Republic declares, in accordance with paragraph 3 of Article 17 of the Convention, that it does not consider itself bound by the dispute settlement procedures provided for in paragraph 2 of Article 17.

### *GUATEMALA*

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

"La República de Guatemala no se considera obligada por ninguno de los procedimientos para la solución de controversias estipulados en el párrafo 2 del Artículo 17 de la Convención, que consisten en sometimiento a arbitraje o remisión a la Corte Internacional de Justicia para que decida."

[TRANSLATION][1]

The Republic of Guatemala does not consider itself bound by any of the dispute settlement procedures set out in paragraph 2 of Article 17 of the Convention, which provide for the submission of disputes to arbitration or their referral to the International Court of Justice for decision.

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

## RÉSERVES ET DÉCLARATIONS FAITES LORS DE LA RATIFICATION

### *BULGARIE*

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 179 du présent volume.*]

### *TCHÉCOSLOVAQUIE*

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 179 du présent volume.*]

### *RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE ALLEMANDE*

[TRADUCTION][1]

La République démocratique allemande déclare, conformément au paragraphe 3 de l'article 17 de la Convention, qu'elle ne se considère pas liée par les procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17.

### *GUATEMALA*

[TRADUCTION][1]

La République du Guatemala ne se considère pas liée par l'une quelconque des procédures de règlement des différends énoncées au paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention, qui prévoit de soumettre les différends à arbitrage ou de les renvoyer à la Cour internationale de Justice pour décision.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

*HUNGARY*

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 180 of this volume.*]

*HONGRIE*

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 180 du présent volume.*]

*INDONESIA*

*INDONÉSIE*

[INDONESIAN TEXT — TEXTE INDONÉSIEN]

"Pemerintah Republik Indonesia menyatakan dirinya tidak terikat oleh ketentuan-ketentuan Pasal 17 Ayat 2 Konvensi ini dan menentukan sikap bahwa setiap perselisihan yang menyangkut penafsiran dan pelaksanaan Konvensi hanya dapat diserahkan kepada arbitrasi atau Mahkamah Internasional dengan persetujuan dari semua pihak yang berselisih".

[TRANSLATION][1]

"The Government of the Republic of Indonesia does not consider itself bound by the Provision of Article 17 paragraph 2 of this Convention and takes the position that any dispute relating to the interpretation or application of the Convention may only be submitted to arbitration or to the International Court of Justice with the agreement of all the parties to the dispute."

[TRADUCTION][1]

Le Gouvernement de la République d'Indonésie ne s'estime pas lié par les dispositions du paragraphe 2 de l'article 17 de la Convention et considère que tout différend concernant l'interprétation ou l'application de la Convention ne peut qu'être soumis à arbitrage ou renvoyé à la Cour internationale de Justice avec l'accord de toutes les parties au différend.

*MONGOLIA*

[*Confirming the reservations made upon signature. For the text, see p. 182 of this volume.*]

*MONGOLIE*

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 182 du présent volume.*]

*POLAND*

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 182 of this volume.*]

*POLOGNE*

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 182 du présent volume.*]

*REPUBLIC OF KOREA*

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 182 of this volume.*]

*RÉPUBLIQUE DE CORÉE*

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 182 du présent volume.*]

[1] Translation supplied by the International Atomic Energy Agency.

[1] Traduction fournie par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

*TURKEY*

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 179 of this volume.*]

*UNION OF SOVIET SOCIALIST REPUBLICS*

[*Confirming the reservation made upon signature. For the text, see p. 179 of this volume.*]

*TURQUIE*

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 179 du présent volume.*]

*UNION DES RÉPUBLIQUES SOCIALISTES SOVIÉTIQUES*

[*Avec confirmation de la réserve faite lors de la signature. Pour le texte, voir p. 179 du présent volume.*]